الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة **٣٥**

الثلاثاء ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش ..... (صربيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٤١ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام (A/67/118)

مشروع قرار (A/67/L.2)

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن البند ٤١ من جدول الأعمال، المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. أود، أولا وقبل كل شيء، أن أنوه بحضور معالي السيد برونو رودريغيث باريا، وزير خارجية كوبا.

تعرب مجموعة الـ ٧٧ والصين عن بالغ قلقها إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد منذ نصف قرن الآن على كوبا.

تسجل دول مجموعة الـ ٧٧ والصين، كما فعلت في مناسبات عديدة من قبل، أن الحصار المفروض على كوبا يتناقض مع القواعد الأساسية للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية فيما بين الدول. إن استمرار فرضه ينتهك مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.

كان تأثير التدابير التي أعلنتها حكومة الولايات المتحدة قبل عامين في ما يتعلق بقدر من تخفيف القيود على السفر وتحويل الأموال محدودا للغاية، ولم تسفر عن أي تغيير لأطر القوانين واللوائح وأحكام الحصار، الذي لا يزال قائما. وفي الواقع، لا يزال الحصار يفرض قيودا اقتصادية ومالية صارمة على كوبا. لقد سبب الحصار، ولا يزال يسبب درجة كبيرة من الأضرار الاقتصادية والمالية، التي أثرت سلبا على رفاه

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

الشعب الكوبي وتشكل عائقا كبيرا جدا أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكوبا.

إن الآثار المتزايدة عمقا للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة واستمرار الحصار الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك من خلال فرض الجزاءات وتطبيق القوانين الوطنية خارج الحدود الإقليمية ضد مواطني البلدان الثالثة، ومؤسساتها وشركاتها التي تقيم علاقات اقتصادية وتجارية ومالية مع كوبا، سوف يسهم في زيادة المشقة التي يعانيها الشعب الكوبي.

وفضلا عن ذلك، فالحصار يحبط الجهود المبذولة لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية ويؤثر بصورة سلبية على التعاون الإقليمي في المنطقة.

إن مجموعة الـ ٧٧ والصين عارضت الحصار بشدة على الدوام. وفي مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب، المعقود في الدوحة في عام ٢٠٠٥، رفض رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين رفضا قاطعا فرض قوانين وأنظمة يتجاوز أثرها الحدود الوطنية وجميع أشكال التدابير الاقتصادية القسرية الأخرى، بما في ذلك الجزاءات التي تفرض من طرف واحد ضد البلدان النامية. ودعوا حكومة الولايات المتحدة إلى وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا الذي، علاوة على كونه أحادي الجانب ويتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار، يسبب خسائر مادية وأضرارا اقتصادية هائلة للشعب الكوبي.

واليوم، تود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تكرر التأكيد مرة أخرى على موقفها الثابت والمبدئي بشأن هذه المسألة الهامة. وتشير إلى الإعلان الوزاري الصادر عن الاجتماع السنوي السادس والثلاثين لوزراء خارجية الدول الأعضاء في المجموعة، المعقود في نيويورك في أيلول/سبتمبر. رفض الوزراء بشدة فرض قوانين وأنظمة يتجاوز أثرها الحدود الوطنية وسائر أشكال التدابير الاقتصادية القسرية الأخرى، بما في ذلك العقوبات المفروضة من جانب واحد على البلدان النامية، وكرروا الإعراب عن الحاجة الملحة إلى إلغائها فورا. وشددوا على أن هذه الإجراءات لا تقوض المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بل وتهدد بشدة أيضا حرية التجارة والاستثمار. ولذلك، دعوا المجتمع الدولي إلى عدم الاعتراف بهذه التدابير وإلى عدم تطبيقها.

ونشير إلى أنه، في العام الماضي، صوتت ١٨٦ دولة عضوا مؤيدة للقرار الذي عرضه ممثل كوبا (القرار ٦٦/٦). يمثل هذا الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي التي تطالب بإنهاء الحصار المستمر منذ خمسة عقود والتقيد التام بمبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو في الأمم المتحدة.

وتلتزم مجموعة الـ ٧٧ والصين بالعمل من أجل تحقيق التعايش السلمي بين الدول. ويتطلب تحقيق هذا الهدف التزام جميع الدول بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وإدارة العلاقات بين الدول بصورة سلمية والالتزام بسيادة القانون، بما في ذلك القانون الدولي.

ومجموعة الـ ٧٧ والصين ستؤيد مرة أخرى تأييدا كاملا مشروع القرار المقدم ضد الحصار (A/67/L.2) وتحث جميع الدول الأعضاء على القيام بذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أقترح وقف التسجيل الآن في قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند. وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح.

تقرر ذلك.

السيد غودارد (بربادوس) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة باسم الدول الأعضاء الـ ١٤ في الجماعة الكاريبية، وهي، أنتيغوا وبربودا، بربادوس، بليز، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سورينام، غرينادا، غيانا، هايتي.

وتؤيد الجماعة الكاريبية البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيانين اللذين سيدلي بهما ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز، وممثل شيلي باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

هذه هي المناسبة الحادية والعشرين على التوالي التي نجتمع فيها في هذا المحفل لإطلاق أصوات المعارضة المستمرة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد جمهورية كوبا. وفي حين أنه يجري في بعض أجزاء العالم إقامة احتفال خاص بالذكرى الحادية والعشرين، فإن الذكرى الحادية والعشرين لاعتماد مشروع القرار السنوي بشأن الحصار المفروض على كوبا ينبغي أن تدعو الجمعية العامة إلى التوقف للتأمل. إن الحصار استمر لفترة طويلة جدا، على الرغم من التأنيب الواضح من جانب أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء، كما يتجلى في الاعتماد السنوي لنص مشروع القرار المعروض علينا (A/67/L.2).

وفي ضوء التحديات الكبيرة التي تواجه نصف الكرة الذي تنتمي إليه الأمريكتان، فإن ما يدعو إلى الأسف بدرجة كبيرة هو أن هذا الإجراء لا يزال يطبق من جانب واحد. إن مسار الإعصار ساندي مؤخرا عبر منطقة البحر الكاريبي في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، قبل أن يضرب الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية، يبرز بوضوح أحد التهديدات الحقيقية والماثلة التي تواجه منطقتنا.

ومع ذلك، لقد أظهر أيضا بروز قدرة الروح والتماسك كواحدة من أعظم جوانب قوتنا. وفي هذا الصدد، تود الجماعة الكاريبية أن تعرب عن أسفها وحزنها المشتركين إزاء الخسائر في الأرواح والأضرار الناجمة عن هذا الإعصار داخل بلدان منطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك على الساحل الشرقي لكوبا، وفي الآونة الأخيرة جداً، في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومع زيادة تواتر الكوارث الطبيعية واستمرار تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية، أصبحت التكلفة الإنسانية للحصار غير المقبول أكثر حدة. إن سلامة كوبا واستعدادها المسبق ووتيرة انتعاشها امور باتت عرضة للخطر بفعل الآثار العديدة المباشرة وغير المباشرة التي يسببها الحصار. والواقع أنه خلال أوقات الازمة الوطنية هذه، فإن الظلم الأساسي الناجم عن الحصار المفروض على كوبا لن يؤدي الى الانتعاش. وعندما يُنظر إلى ذلك في ضوء السخاء والمساعدة المترفعة عن الذات اللذين قدمتهما كوبا الى دول اخرى وقت الشدة، فإن تطبيق الحصار الأحادي المفروض على كوبا يُنظر اليه على انه خاطئ. وهذه الأحداث تؤكد الحاجة الكبيرة ليس الى تكثيف التدابير العقابية، ولكن بدلاً من ذلك، الى مزيد من التعاون والتضامن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وككتلة واحدة من الدول الصغيرة الحجم، تولي الجماعة الكاريبية قيمة كبيرة للقوة التي تكمن في القدرة والإرادة والموقف الثابت على نحو جماعي حيال المبادئ المشتركة التي تشجع على تحقيق أهدافنا المشتركة. وتشمل تلك المبادئ الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، وتعددية الأطراف، والسيادة، والتجارة الحرة. وبهذه الروح، ما فتئت الجماعة الكاريبية تبدي تضامنها غير المحدود مع كوبا، وتدعو إلى وضع حد للحصار الذي يتنافى مع الميثاق نصا وروحا على السواء، ولا

يخدم أي غرض قانوني أو سياسي أو أخلاقي مبرر في العلاقات الدولية المعاصرة.

إن التقرير السنوي للأمين العام عن الحصار، الوارد في الوثيقة A/67/118، يشمل مجموعة مثيرة للإعجاب من العروض التي قدمتها قرابة ١٤٥ دولة من الدول الأعضاء. إنها تظهر وجهة نظر مشتركة تتعلق بمعارضة التطبيق الأحادي للحصار والعديد من آثاره التي تتجاوز حدود الدولة، فضلا عن دعم احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ومما يلفت النظر في هذا الصدد أيضا المعلومات المقدمة من قرابة ٢٦ كيانا تابعا لمنظومة الأمم المتحدة، تبيّن بالتفصيل تأثير الحصار حتى في طريقة قيامها بالأعمال في كوبا.

وعلى الرغم من هذه التحديات الكبيرة، لا تزال كوبا تظهر نفسها بأنها شريك وطرف فاعل رئيسي على الصعيد الإقليمي والدولي. والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، تمشيا مع سياستنا القائمة على الاحترام المتبادل وحسن الجوار واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، على صداقة شديدة مع كوبا التي ظلت ودية ومرنة حتى من خلال المشهد الجغرافي والسياسي الدولي المتطور باستمرار في نصف الكرة الغربي. وكوبا لديها سفارات في جميع البلدان المستقلة التابعة للجماعة الكاريبية، وتواصل إظهار نفسها بأنها جزء لا يتجزأ من منطقة البحر الكاريبي. وفي هذا السياق، تضع الجماعة الكاريبية وكوبا برامج مفيدة على نحو متبادل تنعمان بها في مضمار التعاون والتجارة في عدد من المجالات الرئيسية، بما في ذلك التربية البدنية والرياضة، والمحاسبة، والعلوم الطبيعية، والعلوم الإنسانية، والاقتصاد، والتعليم الخاص، والصحة والطب. وفي هذا الصدد، تقدر أيضا الجماعة الكاريبية تقديرا عميقا اقتراح كوبا المتعلق بمجالات أخرى من التعاون مع المجتمعات، مثل علاج الإعاقة البدنية، والفنون، والتدريب اللغوي، والزراعة ومصائد الأسماك، والمياه والبنية التحتية.

وفي منطقة البحر الكاريبي وحدها، بنت كوبا المستشفيات والعيادات، ووفرت الأدوية والممرضين وغيرهم من المهنيين الصحيين – وهي الاسهامات التي تظل تأتي وتُذكَر بمنتهى التقدير. ويستفيد الطلاب في منطقة الجماعة الكاريبية من التعليم الجامعي المجاني في كوبا، وقدّمت كوبا المساعدات بغاية السخاء والترفع عن الذات الى هايتي، الدولة العضو في الجماعة الكاريبية، في أعقاب الزلزال المدمر هناك. وخلال مؤتمر القمة الرابع للجماعة الكاريبية وكوبا، الذي انعقد في بورت أوف سبين خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أصدر رؤساء دول وحكومات الجماعة الكاريبية بيانا رفض بشدة فرض الحصار وآثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية، واحتفلوا بنتائج مؤتمر القمة بتعزيز الروابط الاخوية القوية بين الجماعة الكاريبية وكوبا.

كما تواصل الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تثمين علاقات الود والصداقة التي تنعم بها منذ أمد طويل مع الولايات المتحدة الأمريكية. وبتلك الروح، نحث حكومتها على الاستجابة الى نداءات المجتمع الدولي لوضع حد للحصار. وفي هذا الصدد، نشجع أيضا الانخراط في عملية بناءة من الحوار وتطبيع العلاقات. ونعتقد أن ذلك سيكون في مصلحة جميع الأطراف، وسوف يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق المزيد من التنمية والتعاون السلميين داخل الأمريكتين.

وتجنباً لخطر التشكيك في فعاليتنا كمنظمة، يجب ألاّ نشعر بالرضا لمجرد أن نكون رمزا للتغيير. وعليه، تؤيد وفود الجماعة الكاريبية تأييدا تاما مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة بعنوان ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، وسوف نصوت لصالح اعتماده.

السيد ليما (الرأس الأخضر) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي وأنا أتكلم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية بشأن هذا البند

المزمن والهام، أن أبدأ بالإعراب عن تأييد المجموعة الأفريقية للبيانين اللذين أُدلي بهما نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين والجماعة الكاريبية.

في العام الماضي، استمعت الجمعية إلى الاغلبية الساحقة التي كررت الدعوات الى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ونحن نفترض أن اليوم لن يكون استثناء، حيث أن البلدان في جميع أنحاء العالم تطلب أعمالا أكثر إيجابية في مواجهة التحديات والتهديدات الحاسمة القائمة اليوم. واحتمال البقاء صامتين في وجه هذا الحصار المفروض على كوبا، التي لا يزال شعبها يعاني آثاره الضارة، لا يمكن أن تتصوره أفريقيا والعديد من المناطق الأخرى. إن الوضع يتصف بالسلبية وبالانتهاك الصارخ للمبادئ العالمية العزيزة التي تتمثل في المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول، كبيرها وصغيرها.

في القرار الذي اتُخذ في قمة الاتحاد الأفريقي المنعقدة في تموز/يوليه ٢٠١٢، كرر القادة الأفريقيون نداءهم للولايات المتحدة الأمريكية برفع الحظر الاقتصادي المُجحف المفروض على شعب جمهورية كوبا. وهو حظر طال أمده.

إن تصويت أفريقيا اليوم لصالح مشروع القرار A/67/L.2 سيمثل خطوة ملموسة في الدفع قُدما بالموقف الذي اتخذه الاتحاد الأفريقي في قمته. وكما قال ونستون تشرشل:

”ربما لا يكون النقد مستساغا، بيد أنه ضروري لكونه يؤدي نفس الوظيفة التي يؤديها الألم في الجسد البشري. فهو يسترعي الانتباه إلى عدم استقامة الأمور“.

عند هذه النقطة، أود أن أشير إلى الخاتمة الناجحة للاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (انظر A/67/PV.3)، المعقود في شهر أيلول/سبتمبر. إن الوضع الراهن للحالة يتعارض مع نص وروح الإعلان الرفيع المستوى (القرار ١/٦٧) الذي يبرز، من بين أمور أخرى، تطلع القادة من أجل قيام عالم أكثر انصافا وأكثر عدلا. وهو أيضا يضر بالتقدم الذي أحرزته كوبا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بوصفه عقبة في طريق التقدم نحو التكامل الإقليمي في المنطقة الواقعة في النصف الغربي من الكرة الأرضية.

ونعتقد أن الذين حددوا مسار التاريخ اليوم قرروا بلا تردد انتهاج خيار الانفتاح وسياسة مد اليد وهو مفتوح لهم، بدلا من الخيارات الأخرى الأقل جدوى. إن الإرادة السياسية لازمة اليوم أكثر من أي وقت مضى. واليوم، يتفهم الكثير من القادة في العالم أنه ما من شعب في القرن الحادي والعشرين يقبل أن يعيش في ظل الإهانة والقمع وانعدام الكرامة. لقد قال نيلسون مانديلا ”لكي يكون الإنسان حرا لا يعني فقط كسر القيود والأغلال التي تكبل يديه، بل أن يحيا بطريقة تحترم حرية الآخرين وتعززها“.

في الختام، أود بالنيابة عن المجموعة الأفريقية أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن أعمق مشاعر المواساة والعزاء لجميع البلدان التي تأثرت بالإعصار ”ساندي“ وما نجم عنه من فقدان في الأرواح وخسارة في الممتلكات.

السيد إيراثوريث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمناسبة عرض مشروع القرار A/67/L.2 المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

منذ اتخاذ القرار ١٩/٤٧ بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، ما انفكت الجمعية العامة في كل عام تتخذ قرارا يشدد على ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ولعل من الجدير تذكره أن الجمعية العامة اتخذت في الدورة السادسة

والستين وأغلبية ساحقة من الدول الأعضاء القرار ٦٦/٦ الذي يحمل نفس العنوان. منذ عام ١٩٩٢ اتخذت الجمعية العامة ٢٠ قرارا، وهي أكثر الأجهزة تمثيلا في الأمم المتحدة وطالبت بإنهاء الحصار المفروض على كوبا.

من المهم أن أسجل في المحضر الأسباب التي ترسخ قناعات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن هذا الموضوع. والسبب الرئيسي، في رأينا، أن الحظر التجاري والاقتصادي والمالي المفروض على كوبا يتعارض مع نص وروح مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويحافظ ميثاق الأمم المتحدة على الحقوق والالتزامات والمبادئ التي لم تصبح جزءا من القانون الدولي فحسب، بل أيضا من القانون الإنساني. ويجب عدم انتهاك ذلك القانون أو تقويضه من جانب أي دولة عضو.

ويتعين على الدول الأعضاء أن تكيف سلوكها الوطني والدولي بحيث يتماشى مع الحقوق والالتزامات والمبادئ المتجسدة في ميثاقنا التأسيسي. وفي ذلك الصدد، تكرر جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي انطباق ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ المتجسدة فيه انطباقا كاملا، بما في ذلك مبادئ السيادة والمساواة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحرية التجارة والملاحة، ومبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

بدأ الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا في عام ١٩٥٩ ولا يزال قائما حتى يومنا هذا. ونلاحظ أن الحظر قد تحول إلى نظام صارم من التدابير الانفرادية استمر على مر الزمن وتسبب في إجحافات هائلة بحق الشعب الكوبي. والحظر بحد ذاته، إجراء انفرادي، يتعارض مع التعددية والانفتاح والحوار التي يحض عليها ميثاق الأمم المتحدة.

إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تكرر قلقها المعرب عنه في القرار ٦٦/٦، فيما يتعلق بتطبيق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لقوانين وانظمة من قبيل ما يسمى بقانون هيلمز – بيرتون، تمس آثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية سيادة الدول الأخرى، والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولاياتها القانونية أو حرية التجارة والملاحة الدولية.

إن التدابير الانفرادية المطبقة بموجب الحظر المفروض على كوبا تؤثر بالعديد من الشركات التي تقيم علاقات تجارية مع كوبا وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القواعد التي وضعتها منظمة التجارة العالمية. في العام الماضي، فرضت عدة قيود وغرامات على الشركات الدولية حيث تعود ملكية بعضها لدول أعضاء في الجماعة التي ننتمي إليها.

ونذكر في مؤتمر قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في كاراكاس، فنزويلا، بتاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أن الدول الأعضاء في جماعتنا أصدرت بيانا خاصا بشأن ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وكررت في بيانها إدانتها الشديدة لتطبيق قوانين وتدابير تتعارض مع القانون الدولي مثل قانون هيلمز – بيرتون، بما في ذلك الآثار التي تتجاوز الحدود الإقليمية، ودعا حكومة الولايات المتحدة إلى إنهاء تطبيق ذلك القانون.

إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تؤيد اعتماد مشروع القرار المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. ونشدد على عدم جواز تطبيق تدابير انفرادية لا تحظى بأي تأييد في القانون الدولي ونص وروح، ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نحض الولايات المتحدة الأمريكية على إجراء التعديلات اللازمة على سلوكها الدولي وموائمة قوانينها الوطنية مع ميثاق وقرارات

الأمم المتحدة وآراء بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وآراء جميع مناطق العالم بشكل عام.

ونُذَكِّر بنداء رؤساء دولنا من كاراكاس في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ والموجه إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وجاء فيه:

> ”امتثالا للقرارات المتعاقبة التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة واستجابة للنداءات المتكررة التي وجهتها بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بوضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا“ (A/67/118 صفحة ١٦)

وتقدر جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الدعم الذي يحظى به تقليديا مشروع القرار الذي عُرض اليوم لكي تنظر فيه الجمعية العامة والذي يشير إلى الآثار الضارة التي لحقت بإحدى الدول الأعضاء لدينا. كذلك نناشد الدول الأعضاء في الجمعية العامة الالتفات إلى قوة الحجج والبينات التي قُدِّمت والمدعومة بالحقائق ونعارض التدابير الانفرادية التي تقوض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وروحه، فضلا عن القانون الدولي ومؤسساته.

السيدة آيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يسعدني أن أدلي بالبيان التالي، بوصف بلدي رئيسا لمنظمة التعاون الإسلامي.

نعرب عن أعمق مشاعر العزاء لحكومات وشعوب جميع البلدان التي تأثرت بالإعصار ”ساندي“ ونعرب عن تضامننا معها للخسارة المأساوية في الأرواح ولما ألحقه الإعصار من تدمير.

ونعرب عن شكرنا للأمين العام عن تقريره عن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا (A/67/118). ويشير التقرير مرة أخرى إلى أنه إلى جانب الدول الأعضاء، فإن منظومة الأمم المتحدة، وسائر المنتديات الدولية والمنظمات غير الحكومية قد أعربت مرارا وتكرارا وبدأب عن رفضها للجزاءات الانفرادية المفروضة على كوبا.

من المهم أن نذكر أن الجمعية قررت لأول مرة إدراج البند الحالي كبند هام في جدول أعمالها في عام ١٩٩١. وتستمر المناقشة لـ ٢٠ عاما بعد ذلك و لم يتم إحراز إلا تقدم طفيف يستحق الذكر. لذلك نود معالجة الحالة على نحو عاجل جدا.

وتسترشد أنشطة منظمة التعاون الإسلامي بمبادئ القانون الدولي. وتؤيد منظمة التعاون الإسلامي حق كل دولة في أن تتبع طريقها المتميز والخاص بها لتحقيق التنمية ولذلك فهي تدين أي شكل من أشكال العمل الأحادي الجانب الذي يؤثر على سيادة ومصالح دولة أخرى وشعبها.

وقد شهدنا مؤخرا تغييرات جذرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تبيّن نضال أبناء الشعب لتوجيه مسار التنمية الخاصة بهم. وقد أدت تلك التغييرات إلى تحولات سياسية جذرية غير متوقعة. وبالتالي، لا يمكن يقتصر تطبيق العدالة على الصعيد الوطني فحسب. ينبغي أن تمتد أيضا إلى المجال الدولي والعلاقات فيما بين الدول الأعضاء.

ومنظمة التعاون الإسلامي لاتتَّفق مع أيّة أنظمة خارجية تعتدي على تنمية أيّ بلد أو تُعيقها أو تؤخِّرها، بما يشمل الميادين الاقتصادية والتجارية والمالية. وبعض التدابير التي كانت تهدف إلى تخفيف القيود لم تُحدث سوى تأثير محدود، حيث إن الحصار لا يزال قائما، وبالتالي يؤثر بشدة على الرفاه العام للشعب الكوبي. علاوة على ذلك، يحبط الحظرُ الجهودَ الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فهو يعيق جهود القضاء على الفقر وينتهك حقوق الإنسان الأساسية في

الصحة والغذاء والتعليم والمساعدات الإنسانية ويعرقل التقدم العام على الصعيد الوطني.

مما يزيد من تفاقم الحالة القاسية أصلا في البلد العواصف والأعاصير المدمرة الأكثر تواترا الناجمة عن تغير المناخ وقابلية كوبا الجغرافية لكوارث طبيعية من هذا القبيل.

وتؤكد منظمة التعاون الإسلامي أنّ فرْض القوانين التعسُّفية الأحادية الجانب يناقض أنظمة وتوجيهات منظمة التجارة العالمية، التي تحظر اعتماد تدابير يُرجَّح أن تُعيق التجارة والملاحة الدولتين الحرتين،وأوسع شراكة ممكنة بين الشريكين.

وختاما، إنّ منظمة التعاون الإسلامي، شأنها شأن الغالبية الساحقة من المجتمع الدولي، تطالب برفع الحصار عن كوبا، وفقاً لمبادئ وأغراض ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

السيدة ريبيرو فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في السوق المشترَكة لبلدان المخروط الجنوبي. كما تؤيد هذا البيان الدول المنتسبة وهي إكوادور وبوليفيا وبيرو وشيلي وكولومبيا.

بداية، أرحب بحضور السيد برونو رودريغث باريا، وزير خارجية كوبا. لقد أُنشئت السوق المشترَكة لبلدان المخروط الجنوبي على مبادئ التضامن والتكافل وحُسْن الجوار. ونعتقد أنّ التسامح هو الأساس الذي مكّن التقارب التاريخي للشعوب من جميع أرجاء العالم في قارتنا. وإننا مرتبطون بجيراننا في أمريكا اللاتينية بالرغبة في العيش بسلام، وفي تعزيز التفاهم، والدفاع عن الاستقلال، والمساواة فيما بين الدول بما في ذلك السيادة الدول، وترسيخ احترام القانون الدولي.

تعتقد السوق المشتركة والدول المنتسبة أن الحصار المفروض على كوبا ينتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، وخاصة المساواة فيما بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والتسوية السلمية للمنازعات. علاوة على ذلك، فإنه يتعارض مع قواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي يربط بين أعضاء منظمة التجارة العالمية.

الحظر ينتهك مبادئ حقوق الإنسان والعدالة. فهو يولد العَوْز والمعاناة لسكان كوبا بأسرهم. أنه يحد من التقدم الاقتصادي والاجتماعي ويؤخره، ويمنع تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. لذلك نحن نأسف لكون أن الحظر المفروض من جانب واحد ضد كوبا لا يزال دون تغيير. كما نرى زيادة في القيود المفروضة على المعاملات المالية بين كوبا والبلدان الأخرى ما يحول دون زيادة الشفافية من خلال الحوار المباشر.

الدول الأعضاء في السوق المشتركة للجنوب والدول المنتسبة ترفض، من حيث المبدأ، التدابير الانفرادية التي تتجاوز حدود الولاية الإقليمية. ونحن نعتقد أن هذه التدابير تسبب أضرارا لا يمكن إصلاحها لرفاه الشعوب وتعيق عمليات التكامل الإقليمي. كما ندين تطبيق التدابير القسرية الإنفرادية التي تخالف مبادئ التجارة الحرة. والسوق المشترَكة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة، إذ تُعيد تأكيد دعمنا الثابت لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/67/L.2 ، فإنها تؤكد التزامنا بتعددية الأطراف بوصفها وسيلة مشروعة لتسوية النزاعات، ومساراً فعّالاً في توثيق التعاون والتفاهم الدوليَين فيما بين الشعوب.

فالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا مثال على السياسات التي عفا عليها الزمن، والتي لا مكان لها اليوم. وباعتماد الجمعية لمشروع القرار هذا، فإنها ستتثبت مرة أخرى إرادتها السياسية الثابتة في الدفاع عن مُثُل الحرية والتضامن واحترام السيادة والقانون الدولي.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يسرّني أن أخاطب الجمعية العامة اليوم بالنيابة

عن الـ ١٢٠ عضوا في الأمم المتحدة، الذين هم أعضاء في حركة عدم الانحياز.

أود أن أرحب ترحيباً حارّاً بالسيد برونو رودريغيث باريا، وزير خارجية كوبا، وأن أُعرب له عن دعم الحركة وتضامنها الكاملَين.

كما أتقدم إلى حكومات وشعوب جميع البلدان التي تضررت من إعصار ساندي بتعازينا العميقة على الخسائر المأساوية في الأرواح والدمار الذي خلفه ذلك الإعصار.

وكما فعلت حركة عدم الانحياز في مناسبات سابقة عديدة، فإنها ترفض بشكل قاطع الانتهاكات الصارخة لتعددية الأطراف التي تتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. كما تؤكد الحركة مجددا التزامها الثابت بكفالة قابلية البقاء المستمرة لجميع أحكام القانون الدولي، التي تشكِّل معاً جوهر عملنا المتعدد الأطراف، وتُلهم جهودنا الجماعية لصون السلم والأمن، وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة، وضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

في مؤتمر القمة السادس عشر لحركة عدم الانحياز، الذي عقد في طهران، بجمهورية إيران الإسلامية، من ٢٦ إلى ٣١ آب/أغسطس، أكد رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز دعوتهم إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لوضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، الذي، بالإضافة إلى كونه انفرادي ،مخالف لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار، يتسبب في خسائر مادية ضخمة وأضرار اقتصادية لشعب كوبا. وحثوا مرة أخرى على الامتثال الصارم للقرارات ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢ و ٤/٥٣ و ٢١/٥٤ و ٢٠/٥٥ و ٩/٥٦ و ٥٧ / ١١ و ٧/٥٨ و ١١/٥٩ و ١٢/٦٠ و ١١/٦١ و ٣/٦٢ و ٧/٦٣ و ٦/٦٤ و ٦/٦٥ و ٦/٦٦. وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء اتساع طابع الحصار المفروض على كوبا الذي تتجاوز الحدود الإقليمية ورفضوا تعزيز التدابير التي اعتمدتها حكومة الولايات المتحدة وتهدف إلى تشديد الحصار، فضلا عن تدابير أخرى اتخذتها مؤخرا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ضد شعب كوبا. وأكدوا مجددا أن تلك التدابير تشكل انتهاكا لسيادة كوبا وانتهاكا جسيما لحقوق الإنسان لشعبها.

وعلى مدى العقدين السابقين، صوتت أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مؤيدة للقرار الذي يدعو إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا. وفي كل عام، جعلنا من الواضح جداً أن الحصار لا يشكل انتهاكاً للقانون الدولي فحسب، بل يتعارض أيضا مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة المنصوص عليها في الميثاق، التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أحد الموقعين المؤسسين لها. فالحصار ينتهك حق كوبا في الاستثمار مع بقية المجتمع الدولي، ويحبط في غضون ذلك، الجهود التي تبذلها فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد ترك الحصار، ولا يزال يترك، قدرا كبيرا من الأثر سلبي على رفاه الشعب الكوبي. إنّ الأضرار المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن الحصار ضدّ كوبا هائلة. وهي تُصيب جميع القطاعات الأساسية للاقتصاد، بما يشمل تلك الأكثر حيوية لرفاه الشعب الكوبي نفسه، مثل الصحة العامة والتغذية والزراعة، فضلاً عن النشاط المصرفي والتجارة والاستثمار والسياحة.

ونحن نحيي الكوبيين لما حققوه حتى الآن، بما في ذلك التقدم الملموس في مجالات التعليم والرعاية الصحية، على الرغم من الصعوبات الكبيرة التي يواجهونها. ومع ذلك فإننا

نؤكد مرة أخرى على أن الحصار المفروض لا يزال يعوق التقدم الاجتماعي – الاقتصادي ويخلق صعوبات اقتصادية لا لزوم لها. ومن الواضح أن الحصار يمنع كوبا من الوصول إلى الأسواق، وكذلك الحصول على المساعدات الإنمائية من المؤسسات المالية الدولية، ونقل التكنولوجيا، التي تعدُّ جميعها متطلبات هامة لتنمية الاقتصاد الوطني، ولرفاه وتقدم الشعب الكوبي.

لقد زعمت إدارة الولايات المتحدة في الماضي أنها ستتصل الشعب الكوبي وتشاركه. لكنّه من المؤسف أنّ هذه الكلمات لم تُترجَم إلى إجراءات ملموسة. فالتدابير العقابية المفروضة على الأمّة الكوبية كلّها لا تزال قائمة، ومعها المعاناة الدائمة لشعبها الشجاع.

علاوة على ذلك، لهذا الحصار الانفرادي أثر سلبي واسع على الشركات والمواطنين من بلدان ثالثة، بما ينتهك حقوقه السيادية. وتؤكد حركة عدم الانحياز مجددا قلقها العميق حيال التأثير المؤذي على بلدان أخرى، الناجم عن توسيع طبيعة الحظر الذي يتجاوز الحدود الإقليمية، وهو ما نعتبره حُجَّة مُضافة لصالح الإنهاء الفوري لتلك الجزاءات التي لا أساس لها.

وإننا نستذكر أنّ ١٨٦ دولة عضواً صوَّتت في العام الماضي مؤيِّدة للقرار ٦/٦٦. وقد شكّل هذا العدد الأغلبية الكبرى من المجتمع الدولي المُطالِب بإنهاء حظر دام خمسة عقود، وبالتقيد الكامل بمبادئ الاحترام المتبادَل وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية لكوبا. تعتقد حركة عدم الانحياز أن استمرار الحصار غير مبرر ويتعارض مع جهود كوبا من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

إن حركة عدم الانحياز تحثّ مجدداً الولايات المتحدة الأمريكية على التقيُّد الفوري والكامل بجميع قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء فوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، كما تدعوها للإصغاء نهائياً وعلى نحو حاسم إلى إرادة الأكثرية الساحقة من المجتمع الدولي، التي ستصوِّت اليوم مؤيدة مشروع القرار بشأن ضرورة إنهاء الحصار على كوبا،وبالتالي تمكين أبناء شعب كوبا البواسل من تحقيق الازدهار بشكل كامل والتمتع بسيادتهم واستقلالهم وحقهم في تقرير المصير.

السيد دي ألبا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره المعروض علينا (A/67/118)، الذي يؤكد مرة أخرى على رفض واسع النطاق من قبل المجتمع الدولي للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، فضلا عن الخسائر الاقتصادية الخطيرة التي تكبدها الشعب الكوبي نتيجة للحصار وآثاره السلبية على نوعية حياتهم ورفاههم.

وبالمثل، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لشيلي بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبيا وأن أرحب بوزير الخارجية الكوبي باريا في الجمعية العامة.

وتأتي حكومة المكسيك أمام الجمعية لتكرر تأكيد معارضتها للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، ورفضها لاستخدام الإجراءات القسرية التي تتعارض مع القانون الدولي وبالتالي مع ميثاق الأمم المتحدة. ونحن مقتنعون بأن هذه التدابير لها عواقب إنسانية وخيمة، في تناقض واضح لأهدافها المُفترضة.

وهي تمثل أيضا رفضاً للتفاوض والدبلوماسية والحوار، بصفتها الوسيلة الملائمة لحلّ النزاعات بين الدول.

وتوثق مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة وكياناتها، إضافة الى تقرير الأمين العام، الأثر السلبي للحصار والتدابير الأخرى الأحادية الجانب على التنمية الإقتصادية والإجتماعية في كوبا. فهي تضر بالقطاعات الحساسة التي لها تأثير مباشر

على حياة الشعب، ولها أيضا إنعكاسات سلبية على البلدان الثالثة.

إن دعوة الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي إلى رفع الحصار المفروض على كوبا دليل قاطع على أن هذا النوع من الإجراءات لا يمكن أن يكون نتيجة لقرارات أحادية الجانب، ولا يمكن أن يكون ذو طابع يتجاوز الحدود الإقليمية، بل ينبغي ألا يكون كذلك . ويجب ألا ننسى أن الحصار السياسي أو الاقتصادي أو العسكري المفروض على الدول لا يمكن أن ينبثق سوى عن قرارات أو توصيات مجلس الأمن أو الجمعية العامة.

وعليه، فقد دعمت المكسيك جميع المبادرات ضد الحصار وما يرتبط به من تدابير أحادية الجانب، في كل من الجمعية العامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيرها من المحافل، التي أود أن أبرز من ضمنها منظمة الدول الأمريكية، المنظومة الإقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤتمر القمة الإيبيرية – الأمريكية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولذلك السبب أيضا، سنستمر في دعم إشراك كوبا في آليات الحوار والتبادل التجاري والإقتصادي والمالي العالمي، وفقا لإرادة وقرارات هذا البلد السيادية، من أجل تعزيز التعاون والتنمية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد شابر (هولندا).

وبالنسبة للمكسيك، لا يزال الحوار والتفاوض الطريقة المناسبة لتسوية النزاعات وضمان التعايش السلمي بين الدول. وفي الحالة المعروضة علينا اليوم، فإن رفض المجتمع الدولي للحصار بالإجماع تقريبا يُثبت أننا على حق.

إن قربنا من كوبا والشعب الكوبي وقناعاتنا الخاصة تجعلنا نتفهم الحاجة الملحة لوضع حد للحصار. ولهذا السبب، ستصوت المكسيك، كما فعلت دائما، مؤيدة مشروع القرار المعروض علينا للنظر فيه في هذه الدورة (A/67/L.2).

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أعرب عن شكري لكم على منحي هذه الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق من هذا الإجتماع ممثلا الجزائر، بإسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، و إيران، بإسم حركة عدم الانحياز.

للعام الحادي والعشرين على التوالي، نحن هنا لننظر في مشروع القرار المقدم من قبل كوبا (A/67/L.2). وطوال تلك السنوات، رفضت الجمعية بصورة قاطعة فرْض القوانين والأنظمة ذات التأثير المتجاوز للحدود الإقليمية، وجميع الأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية، التي تُضِرّ بتقدّم العالم أجمع وازدهاره.

كما دعت الجمعية جميع الدول إلى احترام التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وإلى إلغاء وإبطال القوانين والتدابير التي لها آثار تتجاوز الحدود الإقليمية على دول أخرى. وعلى الرغم من رفض الجمعية العامة سنة بعد سنة للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، فإنه لا يزال قائما بكامل قوته. ونحن نعتبر هذا انتهاكا للرأي العالمي، وعملاً يقوِّض بشدّة تعددية الأطراف في الأمم المتحدة ومصداقيتها.

لقد تسبب الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا طيلة نصف قرن، معاناة هائلة لشعبها. وهذا الحصار، الذي ربما لا مثيل له في التاريخ، انتهاك لحقّ دولة ذات سيادة في التنمية، والتمتّع بحرية التجارة والاقتصاد والملاحة. وحرم الحصار الشعب الكوبي من حياة كريمة والحد الأدنى من مستويات المعيشة، وقوض بشدة تقدم البلد، بما في ذلك

المحافظة على الأهداف الإنمائية للألفية التي حققها قبل اعتمادها بفترة طويلة.

وزاد تأثير حدة الحصار خلال فترة التباطؤ الاقتصادي العالمي الحالية بوجه خاص في الاقتصاد الكوبي. وزادت أسعار الغذاء والطاقة الأمور سوءً. لقد حرَم الحصار كوبا من الوصول إلى أسواق الولايات المتحدة، ومن الاستثمار، والتكنولوجيا والخدمات المالية، ومن المؤسسات العلمية والتربوية والثقافية والرياضية. واضطرت كوبالدفع تكلفة إضافية باهظة لاستيراد المنتجات والتكنولوجيا والخدمات من بلدان ثالثة تقع على بُعد آلاف الكيلومترات.

إنّ تنفيذ الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة بصورة تتجاوزالحدود الإقليمية قد أضر بالإستثمار ونقل التكنولوجيا والتجارة وأشكال أخرى من المعاملات التجارية بين كوبا والبلدان الثالثة. و الحرمان من التكنولوجيا وما يرتبط بها من دعم علمي، لا سيما بسبب تنفيذ الحصار، أثر بشدة على الرعاية الصحية في البلد، التي تشكل إلتزاما من الالتزامات القائمة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. كما قوَّض قدرة كوبا على تقديم المساعدة الصحية للبلدان النامية، بصفتها جزءاً من التعاون في ما بين بلدان الجنوب.

وتقرير الأمين العام بشأن بند جدول الأعمال قيد النظر (A/67/118)، يوضح الأثر السلبي الذي تركه الحصار على الجهود الدولية لإحراز التقدُّم الاجتماعي والإقتصادي في كوبا. وقد لاحظ منسِّق الأمم المتحدة المقيم في هافانا التكلفة الباهظة والتأثير السلبي للحصار على التعاون الإنساني والإنمائي الذي تنفِّذه منظومة الأمم المتحدة في كوبا.

وهناك إمكانات هائلة لتعزيز العلاقات الإقتصادية والتجارية بين كوبا والولايات المتحدة، لا سيما في قطاع السياحة. وباستغلال الولايات المتحدة للفرص المحدودة المتوفرة بموجب قانونها لعام ٢٠٠٠ المتعلق بإصلاح الجزاءات التجارية وتعزيز الصادرات، أصبحت أكبر مصدِّر للمنتجات الزراعية إلى كوبا. وستضفي جهود الكونغرس في الولايات المتحدة الرامية الى تخفيف أو رفع الحصار مزيدا من المصداقية على قرار الأمم المتحدة السنوي الداعي الى رفعه.

ينطوي تشجيع الاتصالات المباشرة فيما بين أبناء شعبي الولايات المتحدة وكوبا على إمكانات هائلة لتعزيز التفاهم على نحو أفضل. والخطوات التي اتخذتها إدارة الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ للتقليل من القيود على السفر والتحويلات المالية إلى كوبا تطورات إيجابية. ومع ذلك، فإنها أبعد ما تكون عن إجراء تغيير أساسي في الإطار المعقد للقوانين واللوائح التي يشملها الحصار المفروض على كوبا. فلا يزال هناك الكثير ممّا يجب عمله.

وتنضمّ الهند إلى الدول الأخرى في المطالبة بإنهاء فوري للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وتؤيد الهند مشروع القرار الذي سيعرضه ممثل كوبا.

السيد حسن (السودان): السيد الرئيس، في البداية نعرب عن تضامننا الكامل مع ما قدمته الشقيقة الجزائر نيابة عن المجموعة الـ ٧٧ والصين، وما أدلت به إيران نيابة عن دول حركة عدم الانحياز، وجمهورية الرأس الأخضر نيابة عن الدول الأفريقية، وكازاخستان نيابة عن منظمة التعاون الإسلامي تحت البند ٤١ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من الولايات المتحدة على كوبا.

وأنتهز هذه السانحة لأعرب عن تضامننا الكامل مع الشعب الكوبي وكافة الشعوب التي تضررت من إعصار ساندي الذي حدث مؤخرا، و أتقدم اليهم جميعا بأحر التعازي في ضحايا ذلك الإعصار.

ان السودان يرفض ويدين الحصار الأحادي والظالم المفروض على كوبا من قبل الولايات المتحدة والذي يعد

انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ حقوق الإنسان وحق الشعوب في اختيار أنظمتها السياسية. ان هذه جريمة نكراء عانت منها بلادي ايضا، وتستدعي تضامنا دوليا للضغط على الولايات المتحدة والتي ما فتأت تؤكد استمرار هذه السياسة تجاه كوبا والآخرين وتصر عليها كوسيلة للضغط، بل تفرض الغرامات وتهدد بالطرد من أسواقها لكل من يحاول كسر هذا الحصار بتجاهل متعمد للقانون الدولي. يُعبر السودان عن رفضه القاطع لهذه المجموعة من القرارات والتشريعات الأمريكية، لا سيما قانون التجارة مع العدو وما يترتب عليه من حصار استمر منذ عام ١٩٥٩ وأفقد الشعب الكوبي ما قيمته ترليون و ٦٦٠ بليون دولار، بجانب الأضرار التنموية والإجتماعية والنفسية التي لا تقدر بثمن، في حصار منع الشعوب من بناء القدرات والتمتع من الموارد الاقتصادية وممارسة الحق الدبلوماسي في العلاقات الثنائية والمتعددة.

إن السودان قد خسر موارد اقتصادية واجتماعية عزيزة نتيجة لهذه السياسة. ولذلك، فإن السودان يدعو الدول الأعضاء للسعي نحو تطبيق عادل ومتاسو للحقوق والإلتزامات بين الدول، كما يدعو للإسراع في إصلاح منظومة الأمم المتحدة، وعلى رأسها مجلس الأمن، إذ لا يعقل أن تمتلك دولة حق الرفض وتنتهك سيادة دول أخرى وتتجاوز ميثاق الأمم المتحدة وتهدد السلم والأمن الدوليين.

وفي الختام، يدعو السودان المجتمع الدولي إلى إنهاء كافة أشكال الحصار الإقتصادي والتجاري والمالي على كوبا والسودان وغيرهما، كما يدعو السودان المجتمع الدولي للنظر في تشريعات تمنع المواقف الأحادية الجانب والعدائية تجاه الدول من أجل الوصول لعالم يتمتع بقدر من العدالة والتضامن للإنسانية.

ويدعو السودان لإيجاد آليات عدلية مناسبة تتناول جريمة العدوان للحد من الإستمرار في هذه الجرائم التي تجعل العالم أقل أمنا وتبعد دول العالم النامية عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتحرمنا من منجزات تحرير التجارة كوسيلة فاعلة في التنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلَّم بالروسية): إننا نرحب بمشاركة السيد برونو رودريغيث باريا وزير الشؤون الخارجية الكوبي في مناقشة اليوم. ونود أيضا أن نعرب عن شكرنا للأمين العام للأمم المتحدة على تقريره الشامل (A/67/118) الذي يقدم وجهات نظر الدول الأعضاء التي أعربت عن رفضها للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي أحادي الجانب والمتجاوز للحدود الإقليمية ضد كوبا.

الموقف الرئيسي للإتحاد الروسي معروف وثابت، حيث يدين بلدي بشدة، مع الغالبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي، الحصار الإقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ونعتقد أن إدامة هذا الحصار يمثل مخلفات متقادمة من الحرب الباردة التي لا مكان لها في الواقع الراهن.

وقد أثبتت الجزاءات التي كانت سارية لمدة نصف قرن بوضوح عدم مقدرتها في التأثير على الشعب الكوبي في اختياره السيادي لنموذج التنمية. وكانت النتيجة الوحيدة هي تردي الأوضاع المعيشية للشعب الكوبي، وإنشاء حواجز مصطنعة لنمو اقتصاد البلد والتعدي على مصالح البلدان الثالثة.

ونتوقع أن قرارات حكومة الولايات المتحدة بشأن تخفيف بعض جوانب الحصار، وخاصة في ما يتعلق ببعض القيود المفروضة على الزيارات التي يقوم بها مواطنو الولايات المتحدة إلى ذويهم في كوبا، وبشأن إرسال التحويلات النقدية

والبريدية ستتبعها إجراءات أخرى تهدف الى رفع الحصار بصورة نهائية.

ونحن مقتنعون بأن رفع الجزاءات ثم تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة سيسهمان في تحسين الحالة في جمهورية كوبا ، وسيسهلان تنفيذ برنامج الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي الطموح الذي بدأ في الجزيرة في عام ٢٠١١، الرامي إلى تحديث الاقتصاد ورفع مستوى معيشة السكان.

واسترشادا بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة بشأن عدم جواز اتخاذ تدابير تمييزية ضد الدول أو التدخل في شؤونها الداخلية، دعت روسيا باستمرار إلى الإلغاء الفوري للحصار ، وبشكل عام، لتخفيف الضغط السياسي والتدابير القسرية التي تفاقم النزعة التصادمية في العلاقات الدولية.

وفي ذلك السياق، فإن الإتحاد الروسي سيصوت مؤيدا مشروع القرار (A/67/L.2) بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

السيدة حفيظ (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): في إطار مشاركة وفد إندونيسيا في مناقشة البند ٤١ من جدول الأعمال بشأن الحصار المفروض على كوبا منذ عام ١٩٦١، يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وتنعقد الجمعية العامة مرة أخرى للنظر في سياسة أحادية الجانب قائمةى منذ ٥١ عاما ، تحظر النشاط الإقتصادي والتجاري والمالي مع كوبا. وكان للحصار الذي فرض خلال الحرب الباردة في القرن العشرين بالغ الضرر على كوبا. وفي حين تحملت كوبا الحصار ببسالة، إلا أنه فرض تكاليف باهظة على الشعب الكوبي. وعلاوة على ذلك، أثّر الحصار المفروض على العلاقات الاقتصادية والتجارية للبلدان الثالثة. وتجاوزت الجزاءات الولاية القضائية للتشريع الوطني ، وتعدت على سيادة دول أخرى تتعامل مع كوبا.

وفي سياق القرن الحادي والعشرين، هناك أسباب عديدة تدفعنا للتشكيك في صحة الحصار. فقد تغير الكثير منذ فرضه، والعالم في عام ٢٠١٢ يختلف كثيرا عما كان عليه في عام ١٩٦١. وحتى مع تأثير الأزمات الأخيرة في الإقتصاد العالمي، اختارت الأمم العمل معا للتغلب على الصعوبات الناجمة عن هذه الأزمات. وهذا يدل على حقيقة أن العولمة قد هيأت الظروف للتضامن العالمي الحقيقي والشراكة فيما بين مجتمع الأمم.

إن استمرار فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا يشكل انتهاكا لمبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل دولة، والقانون الإنساني الدولي، وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول.

وميثاق الأمم المتحدة واضح بشأن حاجة الأمم لتطوير العلاقات الودية فيما بينها، كما أنه يؤكد على ضرورة أن تمتنع الأمم عن الأعمال التي تهدد الإستقلال السياسي للآخرين، أو تؤدي إلى التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الولاية القضائية الداخلية لأي دولة.

إن الحصار يقوض العلاقات بين الأطراف الرئيسية، فعوضا عن الحوار في سبيل حل الخلافات، نرى مواجهة غير مرغوب فيها ولا تسمح بتبادل وجهات النظر لتطبيع العلاقات.

ولا يؤدي الحصار الى تداعيات سياسية فحسب، وإنما يصعب تبرير الصعوبات الاقتصادية والتجارية والمالية التي يسببها الحصار على أسس إنسانية. وهو يشكل عبئا ثقيلاً

لبلد نام وفقير، حيث يمكن لشعبه أن يستفيد كثيرا من التعاون بدلاً منّ المواجهة.

لقد سبب الحصار الإقتصادي والتجاري والمالي المعاناة لشعب كوبا. ولذلك، تظل إندونيسيا متمسكة بموقفها المعارض للحصار. ولئن كان صحيحاً أن بعض التغييرات الطفيفة والهامة حدثت مؤخرا، مثل تخفيف القيود المفروضة على السفر إلى كوبا وإزالة العقبات التي تعترض نقل التحويلات المالية، إلا أن النتيجة المنشودة هي رفع الحصار تماما.

وسيتماشى رفع الحصار مع روح العصر. كما أنه سيظهر الاحترام الذي لا لبس فيه لمبدأي عدم التدخل، كما وردا في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وستكون كوبا قادرة أيضا على ممارسة حقها في التنمية دون عراقيل، جراء القيود المفروضة على تجارتها وغيرها من الاعمال. وسيجري كذلك تبديد التوترات القائمة حاليا بين البلدين.

لذلك، تحث إندونيسيا على التخلي عن تطبيق القوانين والتدابير خارج الحدود الإقليمية التي تؤثر على سيادة الدول الأخرى، أو المصالح المشروعة لرعاياها، أو غيرهم من الأشخاص الخاضعين لولايتها، وحرية التجارة والملاحة. وتدعو إندونيسيا إلى وقف هذا الحصار على الفور. وتأمل إندونيسيا أن يشهد المستقبل القريب ذوبان الجليد في العلاقات الباردة جداً التي تُبقي الدولتين المتجاورتين الهامتين بعيدتين عن بعضهما الآن. ونعتقد أن الوقت قد حان للتعايش السلمي.

السيد إسكالونا أوخيدا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نعرب عن أعمق تضامننا مع البيانين اللذين أدلى بهما ممثل الجزائر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. كما نعرب عن تحياتنا الأخوية لمعالي السيد برونو رودريغيز باريا، وزير خارجية البلد الشقيق كوبا، وتضامننا معه.

في ٢٥ تشرين الاول/أكتوبر ٢٠١١، اتخذت الجمعية العامة للمرة العشرين قرارا ضد الحصار الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا (القرار ٦٦/٦). لقد كان التصويت تاريخياً لأن ١٨٦ بلدا أعربت عن تأييدها لهذا الشعب البطل. ولم يعارض الاعراب عن هذا الشعور العالمي المدوّي سوى بلدين. وما فتئت فنزويلا تدعم بثبات القرارات العشرين التي اتخذتها الجمعية العامة بأغلبية ساحقة، وتستنكر الحصار الوحشي وغير القانوني المفروض على شعب كوبا.

وتكرر حكومة فنزويلا رفضها بمنتهى الشدة لتنفيذ التدابير الانفرادية التي لها آثار خارج نطاق الحدود الإقليمية. فهذه الإجراءات تتعارض مع قواعد ومبادئ القانون الدولي، المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والصكوك القانونية الدولية الأخرى. وهي تنتهك، في جملة أمور أخرى، الملاحة الخالية من العوائق وقواعد النظام التجاري الدولي. وتنفيذ الأحكام التي تتجاوز الحدود الإقليمية، الواردة في قانونَي توريتشيللي وهيلمز – بيرتون، تضر أشد الضرر بالاقتصاد الكوبي لدى تنفيذها، وتؤثر على بلدان ثالثة. إنها إهانة لكرامة شعوب العالم التي تتمرد على هذه الاعتداءات.

والحصار غير الانساني المفروض لأكثر من ٥٠ عاماً يقوض حقوق الإنسان للشعب الكوبي. فهو ممارسة حقيرة ترفضها فنزويلا بشدة. وهو يعاقب المدنيين فيما يهدف إلى إحداث تغيير للحكومة في كوبا الاشتراكية. إنه لم يحقق هذا الهدف، ولن يحققه أبداً. وقد تسبب الحصار بعودة العلاقات الدولية إلى حقبة ساد فيها قانون الغاب، وكانت السلطة مبنية على أعمال العنف من خارج القانون. إنه تعبير عن السياسة الوحشية في صميم القرن الحادي والعشرين. ولكن الشعب الكوبي تغلب على تلك الممارسات الظالمة بشكل رزين وبطولي. وعلى الرغم من الآثار المدمرة، تواصل هذه

الأمة الشقيقة المضي قدما بتنفيذها سياسة التضامن، حتى خارج حدودها.

لا يوجد حصار ثنائي ضد كوبا، مثلما تدّعي حكومة الولايات المتحدة. إن الموجود هو حصار خارج الحدود الاقليمية يؤثر على بلدان ثالثة. فحكومة الولايات المتحدة تعرقل العلاقات الاقتصادية بين كوبا وبلدان أخرى، في انتهاك صارخ لسيادة هذه الدولة والحق في حرية التجارة. وهي تنتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

إن دعاة الإمبريالية يدّعون أن كوبا تمثل تهديدا للمنطقة. هذه كذبة فظيعة. بالنسبة الى فنزويلا، وشعوب أمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، والعالم بأسره، تمثل كوبا، على العكس من ذلك، عنصرا من عناصر الأمل والدعم استناداً إلى أنشطة تضامنها في مجالات الصحة، والطب، والتعليم، والرياضة، ضمن جملة أمور، مما يسهم في الرفاه الاجتماعي. وتساهم كوبا على نحو سخي وعملي في القضاء على فقر الشعوب المادي والثقافي والروحي.

وبينما نجح الرئيس باراك أوباما في التواصل مع شعور الأغلبية من مواطني أمريكا اللاتينية الذين يعيشون في الولايات المتحدة، ينبغي له أيضا أن يستجيب للشعور القوي لشعوب القارة بغية وضع حد في نهاية المطاف للحصار غير الإنساني المفروض على الشعب الكوبي. وإذا مضت حكومة الرئيس أوباما الجديدة في هذا الاتجاه – وليس هناك شك في أنه يملك القدرة في السياسة الخارجية على القيام بذلك – فسوف يكون على الجانب الصحيح من التاريخ.

لقد تكررت المطالب الدولية ضد الحصار المفروض على الشعب الكوبي. ففي ٢٠ تشرين الاول/ أكتوبر ٢٠١١، عقدت المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اجتماعاً على المستوى الوزاري في كاراكاس، فنزويلا، واعتمدت إعلانا بعنوان ”إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا“. أمّا رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذين اجتمعوا في كاراكاس، فنزويلا إبان مؤتمر القمة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقد نشروا في ٣ كانون الاول/ديسمبر ٢٠١١ بيانا خاصا بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وبمناسبة مؤتمر القمة السادس للأمريكتين، الذي انعقد في قرطاجنة دي إنديا‌س، كولومبيا، في الفترة من ١٤ إلى ١٥ نيسان/أبريل، رفضت كل دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الحصار وأعربت عن دعمها للشعب الكوبي. ومن المهم أيضا أن نتذكر أنّ رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز كرروا مرة أخرى في الاجتماع الذي عقدوه في طهران بتاريخ ٣٠ و ٣١ آب/أغسطس، نداءهم إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لوضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وتكرر جمهورية فنزويلا البوليفارية دعوتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى الامتثال لأحكام ٢٠ قرارا اتخذتها الجمعية العامة، ووضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وستصوت فنزويلا بصدق لصالح مشروع القرار (A/67/L.2) المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): اسمحوا لي أن أبدأ مرحّباً بالتقرير الذي قدمه الأمين العام بموجب البند ٤١ من جدول الأعمال (A/67/118).

ويؤيد الوفد الصيني البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

طوال ٢٠ عاماً على التوالي، اتخذت الجمعية العامة، بأغلبية ساحقة، قرارات تتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وحثت جميع البلدان على الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وإلغاء أو إبطال أي قوانين وتدابير ذات مفعول خارج حدود الدولة وتؤثر على سيادة الدول الأخرى، أو المصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية، وتؤثر على حرية التجارة والملاحة.

ولكن المؤسف أن تلك القرارات لم تنفذ بشكل فعال على مر السنين، ولا يزال يتعين رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ولقد أوقعت هذه الممارسة خسائر اقتصادية ومالية هائلة بكوبا. فمن المقدّر أن الخسائر الاقتصادية لكوبا الناجمة مباشرة عن الحصار المفروض عليها تجاوزت ١٠٨ بلايين دولار بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وإذا أُخذ في الاعتبار انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل سعر الذهب في الأسواق الدولية، فسيزيد هذا الرقم إلى ١ ٠٦٦ تريليون دولار.

وتسبب الحصار بنقص في الإمدادات والسلع الأساسية، ووجّه ضربة قاسية للاقتصاد في كوبا. وهو يشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق التنمية الاقتصادية في كوبا وتقدمها الاجتماعي. علاوة على ذلك، جلب الحصار معاناة هائلة للشعب الكوبي، وانتهك حقوقه الإنسانية الأساسية، بما في ذلك حقوقه في الغذاء والصحة والتعليم، فضلا عن حقوقه في البقاء والتنمية.

ونلاحظ أن أحد المظاهر الأكثر بروزا للحصار في العام الماضي كان التدخل في المعاملات المالية الدولية لكوبا. إن ذلك لم يضرب اقتصاد كوبا بقوة فحسب، وإنما أثر أيضا على التفاعلات الاقتصادية والتجارية والمالية العادية بين كوبا وبلدان أخرى، ومن ثم أضعف مصالح وسيادة بلدان ثالثة.

والحصار المفروض على كوبا يشكل انتهاكا خطيرا لمقاصد ومبادئ الميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ويقابَل بالرفض القاطع من الغالبية العظمى للدول الأعضاء. ودعوة المجتمع الدولي الى حكومة الولايات المتحدة لتغيير سياستها تجاه كوبا، ورفع الحصار، وتطبيع علاقاتها مع كوبا، كما يظهره تقرير الأمين العام لهذه السنة، هي دعوة باتت أقوى من أي وقت مضى.

إن الحكومة الصينية تعتقد على الدوام أن العلاقات بين الدول ينبغي إقامتها على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، واحترام حقوق البلدان الأخرى في أن تختار بشكل مستقل نظامها الاجتماعي وسبيلها للتنمية. وتعارض الصين أي جزاءات أحادية الجانب ضد بلدان أخرى بالوسائل العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو غيرها من الوسائل.

في غضون ذلك، تتّبع الصين وتنفّذ بدقة قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. فقد حافظت الصين وكوبا على التبادلات الاقتصادية والتجارية العادية وتبادل الأفراد. والتعاون المفيد الودي والمتبادل بين بلدينا يتزايد في مختلف الميادين. وهذا لا يتماشى مع رغبات الشعبين فحسب، بل يفضي أيضا الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكوبا.

وفي عالم اليوم، يمثّل الحوار والتبادل والتعايش المتناغم تيارا رئيسيا في العلاقات الدولية. وأوجه التبادل والتعاون القائمة على قدم المساواة بين البلدان أصبحت الاتجاه السائد. والحوار المبني على المساواة والتشاور الودي هما أفضل وسيلة لتسوية المنازعات. وتأمل الصين أن تنفذ الولايات المتحدة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأن تنهي الحصار الذي تفرضه على كوبا في اسرع ما يمكن. وتأمل الصين أيضا أن تتحسن العلاقة بين الولايات المتحدة وكوبا تدريجياً.

وسوف تصوت الصين مرة أخرى لصالح مشروع القرار الذي قدمته كوبا في إطار هذا البند من جدول الأعمال (A/67/L.2).

السيد معتز أحمدين خليل (مصر) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أرحب بالسيد برونو رودريغيز باريبا، وزير خارجية كوبا، وأن أؤكد له دعم مصر الكامل.

كما أود أن أعرب عن تأييدي للبيانات التي أدلى بها ممثلو الجزائر نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وإيران نيابة عن حركة عدم الانحياز، والرأس الأخضر نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وكازاخستان نيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

قبل ما يزيد عن ٥٠ عاماً بقليل، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حصارا ظالما وغير مبرر على كوبا من طرف واحد. لقد تغير العالم تغيرا عميقا منذ ذلك الحين. ومع ذلك، يستمر الحصار قائما في انتهاك تام لتعددية الاطراف، وقواعد القانون الدولي، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. والحصار يشكل مفارقة تاريخية من حقبة ماضية.

إن الحصار المفروض على كوبا هو أطول وأصعب نظام للجزاءات يطبّق أبداً على أي بلد في التاريخ الحديث. فآثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية تنتهك سيادة العديد من الدول الأعضاء. يجب رفعه. لقد صوتت ١٨٦ بلدا العام الماضي لصالح القرار ٦/٦٦ المتعلق بهذا الامر – وهو القرار العشرون المتخذ بشأن هذه المسألة. إنه ليس مجرد نداء من الشعب الكوبي وقادته؛ إنه مطلب الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء.

وعلى الرغم من المصاعب الاقتصادية والاجتماعية غير المبررة الناجمة عن الحصار المفروض على الشعب الكوبي، فقد أحرز هذا الشعب تقدما كبيرا في العديد من المجالات، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والمساواة بين الجنسين. ونحن نشيد به على هذه الإنجازات التي تحققت في ظل ظروف صعبة. وفي الوقت الذي تقاتل شعوب منطقتنا بشجاعة من أجل الحرية والعدالة، والبعض منها، مثل شعب بلدي بالذات، مصر، تعمل على إرساء أسس الديمقراطية الحقيقية، من المثير للقلق أن الولايات المتحدة تواصل اتخاذ تدابير قسرية لمنع دولة مجاورة من البت في نظامها السياسي والاقتصادي بحريّة.

إن التاريخ أثبت أن التعاون والمشاركة هما أكثر فعالية من العزلة والتباعد. ولقد حان الوقت لإنهاء الحصار. فهو استمر لأكثر من نصف قرن بلا مبرر. وإذا تأخر الوقت ٥٠ عاماً أفضل من ألاّ يأتي أبداً. وإعادة انتخاب الرئيس أوباما في الأسبوع الماضي تثبت أن الشعب الأمريكي يدعم بقوة تعددية الاطراف وقيم الأمم المتحدة. وهي توفر فرصة جديدة للإدارة الأمريكية بغية تصحيح هذا الظلم التاريخي الذي لحق بكوبا. ويحدونا الأمل ألاّ يجري تفويت هذه الفرصة.

السيد موريخون (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أولاً أن أرحب بالسيد برونو رودريغيز باريبا، وزير خارجية كوبا، الحاضر في هذه القاعة، وأن أعرب من خلاله عن تمانينا الخالصة للشعب الكوبي على الاغلبية الساحقة التي ستؤيد في وقت لاحق من اليوم اعتماد مشروع القرار، A/67/L.2، المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

أود أيضا أن أؤكد من جديد على تضامن إكوادور شعبا وحكومة مع ضحايا الدمار الذي سببه إعصار ساندي، والفيضانات اللاحقة التي أدت إلى مصرع عشرات الكوبيين وأفضت الى أضرار كبيرة في بلدهم الشقيق. وبتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أرسلت الحكومة الإكوادورية تسعة أطنان من المعونة الإنسانية، بما في ذلك محطة لتنقية المياه، كجزء من سياستنا القائمة على توفير التضامن والدعم في مجال إدارة المخاطر وإعادة التأهيل.

وتأمل إكوادور أن يجري تنفيذ هذه الرسالة التي لا لبس فيها بالكامل والتي يرسلها الجهاز الأكثر تمثيلاً وشرعية في الأمم المتحدة، إلى جانب القرارات العشرين السابقة في هذا الشأن، وأن يوضَع حد لسن وإنفاذ القوانين والاحكام، مثل ما يسمى بقانون هيلمز – بيرتون من قوانين الولايات المتحدة الأمريكية، التي يؤدي تأثيرها خارج الدولة الى تقويض سيادة دول أخرى، ويشكل حصاراً اقتصاديا وتجاريا وماليا على كوبا وشعبها.

إن وفد إكوادور سيصوت لصالح مشروع القرار لأن دستورنا يدين أي شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، سواء من خلال عملية توغل مسلح، أو الاعمال العدوانية، أو الاحتلال، أو الحصار الاقتصادي أو العسكري. وبالمثل، تعتقد إكوادور أن عدم اعتماد أي تدابير محددة لإلغاء الأحكام والتدابير التي تمثّل الحصار المفروض على كوبا، كما ورد في مشروع القرار، يشكل انتهاكا واضحا لمبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وحرية التجارة والملاحة المنصوص عليها في الميثاق، والعديد من الصكوك القانونية الدولية الأخرى.

وتحافظ إكوادور على موقف متسق ومتماسك بشأن هذه المسألة، الى حد أننا لم نقبل الدعوة إلى آخر مؤتمر لقمة الأمريكتين، حيث جرت محاولة الاعتراض على مشاركة كوبا، على الرغم من أنه في نهاية المطاف، تم الاتفاق على وجوب مناقشة حصار كوبا. ويعتبر بلدي أيضا أنه من غير المقبول، ونحن نناقش جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ودمج أركان التنمية المستدامة، أن نظل نشهد من بين الجوانب الإيجابية الأخرى لجدول أعمال الأمم المتحدة احصاءات اقتصادية تبيّن الضرر الواقع على التجارة والشؤون الخارجية في كوبا، والاذى الخطير الذي يلحق بشعب كوبا ويعرقل جهوده للوفاء بأهدافه الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا السياق، تشجع إكوادور التبادلات التجارية المفيدة والمكملة مع كوبا، من قبيل الجولة الأخيرة من المفاوضات التي انعقدت في هافانا، بغية زيادة التجارة الثنائية المتعلقة بالسلع والخدمات في قطاعات المنسوجات، ومصائد الأسماك، والبناء، وتجهيز الأغذية، والسياحة، والصيدلة، من بين قطاعات أخرى.

لهذه الأسباب، تؤيد إكوادور الآراء التي أعرب عنها الممثلون الذين تكلموا في وقت سابق بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وحركة عدم الانحياز، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها، وتدعو مرة أخرى الى التنفيذ الكامل لمشروع قرار اليوم، ووضع حد لهذا الحصار المشين، الذي يعتبره المجتمع الدولي بأسره حصارا مخزيا.

السيد لورينتي سوليس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): باسم وفد بلدي، أود أولاً أن أرحب بوزير خارجية كوبا، السيد برونو رودريغيز باريبا. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره المفصل (A/67/118) بشأن بند جدول الأعمال الذي هو موضوع جلسة اليوم، مع إبراز الرفض العام والعالمي للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية تعسفاً ومن جانب واحد على الشعب الكوبي.

ونغتنم هذه الفرصة لنؤيد البيانات التي تم الادلاء بها في وقت سابق من اليوم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وحركة عدم الانحياز، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسوق الجنوبية المشتركة.

في البداية، نود أن نوضح أنّ حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات ترفض وتنبذ على نحو قاطع استخدام التدابير الاحادية من أي دولة تسعى إلى فرض الحصار الاقتصادي أو

التجاري أو المالي الذي يسفر عن نتائج إنسانية ضارة، وفي انتهاك صارخ لمبادئ ومعايير القانون الدولي. إن هذا الحصار جائر، وغير شرعي، وغير قانوني، وخارج حدود الدولة، ومخالف لأهداف ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي لأسس القانون الدولي: احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وحرية الملاحة والتجارة. وهو في هذه الحالة المحددة، يتعارض مع حق الشعب الكوبي في ممارسة سيادته، وحرية تقرير المصير، والتنمية، ويقوض جهود الحكومة الكوبية للقضاء على الفقر وعدم المساواة.

ونذكر أن هذه هي المرة الحادية والعشرون التي يقدَّم فيها هذا القرار إلى الجمعية العامة، والمرة الحادية والعشرون على التوالي التي سنرفض فيها هذا الحصار الانفرادي. إن الولايات المتحدة تهزأ بالدعوة العالمية الى وضع حد لهذا الظلم الذي يلحق الضرر ليس بشعب كوبا فحسب، وإنما بالعالم أجمع. وهذا الموقف والتصرف الانفراديان والبغيضان من جانب الولايات المتحدة وصفهما الرئيس إيفو موراليس من على هذا المنبر بانهما إبادة جماعية، ويفتقران الى الاخلاقية، وينتهكان حقوق الإنسان لشعب بأكمله. لذلك، إننا نرفض الحصار الاقتصادي والمالي على كوبا. وتدين بوليفيا الطابع القسري لهذا التدبير، الذي يؤثر ليس على كوبا فحسب، بل على كل البلدان الأخرى في العالم، الى حد أنه يفرض قيوداً على سيادتها.

ونحن نؤيد وندعم تماما الجهود التي تبذلها كوبا دوليا لمكافحة هذا الحصار، الذي يعوق تنميتها ورفاه شعبها. ونشيد بكفاح وشجاعة الشعب الثوري في كوبا الذي، على الرغم من الصعوبات التي ينطوي عليها هذا الحصار، لا يزال يمضي قدما بكرامة. لقد أظهر تضامنه مع البلدان حول العالم من خلال تعاونه ومساعدته الاقتصادية. وننوه بجهود كوبا للتعاون مع شعب بوليفيا وبلدان اخرى، على الرغم من الأضرار التي ألحقت الولايات المتحدة باقتصادها، مسترشدة بالكلمات الحكيمة للرئيس السابق فيدل كاسترو، ومفادها أن التضامن لا يعني إعطاء الكثير، ولكنه يعني تقاسم ما يمتلكه الفرد، حتى ولو لم يكن كثيرا.

وبينما بعض البلدان – في هذه الحالة، البلد الذي يفرض الحصار – ترسل الجيوش ومعها الجنود والترسانات الضخمة، فإن لدى كوبا جيوشاً من الأطباء والمعلمين الذين، بتفانٍ كبير، يعالجون ويعلمون الناس في أشد المناطق احتياجاً من أمريكا اللاتينية.

وفي حين أن أولئك الذين يفرضون الحصار يفرضون أيضا الحرب والموت، تقف كوبا الى جانب التضامن، والحياة، والكرامة، والقيمة الإنسانية. والأعمال التي تقوم بها الحكومة الكوبية طوعا تجاه الشعب البوليفي لا تقدر بثمن، ونشعر بالامتنان العميق حيالها.

وإذا، حسبما ذكر رئيس الولايات المتحدة في هذه القاعة بالذات، كانت الديمقراطية موجودة حقاً؛ وإذا كانت قرارات الجمعية العامة ذات أهمية حقاً؛ وإذا كانت سيادة القانون محترمة على الصعيد الدولي حقاً؛ وإذا كان صحيحاً أن حكومة الولايات المتحدة تدعم المساواة والحرية، عندئذٍ يجب على رئيسها أن يرفع فورا الحصار اللاإنساني المفروض على شعب كوبا. وسيكون انتصار الشعب الكوبي انتصارا للتضامن على الغطرسة، والعدالة على الإكراه، ومبادئ الأمم المتحدة على محاولة العقاب الإمبريالي.

وفي الختام، أود أن أذكّر بتشي غيفارا، الذي ردّد قبل ما يقرب من خمسة عقود في هذه القاعة الكلمات الحكيمة لخوسيه مارتي:

”يجب أن يشعر كل إنسان حقيقي على خده بالضربة على خد أي إنسان آخر“ (A/PV.1300، الفقرة ٥٧).

السيد فام فينه كوانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): يود الوفد الفيتنامي أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

يرحب وفد فييت نام مرة أخرى بموضوع الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، ”معالجة أو تسوية المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية“، فضلا عن الأولويات العليا الأخرى للرئيس، بما في ذلك سيادة القانون والنهوض بتنشيط الجمعية العامة بغرض تعزيز دور هذه الهيئة وسلطتها، وفعاليتها، وكفاءتها، مع تركيز خاص على تنفيذ القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة.

طوال الاعوام العشرين الماضية، اتخذت الجمعية العامة بالإجماع تقريبا ٢٠ قرارا متتاليا تدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ومع ذلك، لا يزال الحصار والجزاءات قائمين ويواصلان فرض القيود الاقتصادية والمالية القاسية على كوبا. لذلك، فإن هذه المسألة تستحق مزيدا من الاهتمام في إطار موضوع هذه الدورة للجمعية العامة.

ولقد كان للحصار تأثير هائل على حياة الشعب الكوبي وتطوير بلده. ووفقا للتقرير الذي قدّمته كوبا إلى الأمين العام، تتجاوز الخسائر والأضرار الناجمة عن الحصار على الاقتصاد الكوبي تريليون دولار (انظر A/67/118). ولقد أحرزت كوبا تقدما كبيرا في مجال التنمية. ونحن معجبون بمرونة الشعب الكوبي، ولكن الحصار بالإضافة إلى الاثر العميق للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية لا يزالان يعوقان جوانب التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وجهود كوبا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن معظم المجتمع الدولي، بما في ذلك حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين، أعلن بوضوح في مناسبات عديدة أن الحصار يتعارض مع القواعد الأساسية للقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، والمبادئ والمقاصد الاساسية لميثاق الأمم المتحدة، خاصة مبادئ المساواة في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحق الدول في تقرير المصير. وتتشاطر فييت نام الآراء التي أعرب عنها المجتمع الدولي في معارضته المستمرة للحصار.

وفي هذا السياق، تؤيد فييت نام الدعوة الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة السادس عشر لحركة عدم الانحياز، التي كرر فيها رؤساء دول وحكومات الحركة دعوة حكومة الولايات المتحدة إلى وضع حد للحصار بسبب أنه ذو طابع انفرادي، خلافا لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، ومبدأ حسن الجوار. وعلى نفس المنوال، تؤيد فييت نام بيان مجموعة الـ ٧٧ والصين في هذا الشأن.

فلجميع الأسباب التي ذكرتها، سوف تنضم فييت نام الى الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في التصويت لصالح مشروع القرار (A/67/L.2) الذي سيقدمه وزير الخارجية الكوبي، السيد برونو رودريغيز باريبا. وفي هذه المناسبة، تود فييت نام أن تكرر دعمها للتضامن مع كوبا. وتحث فييت نام مرة أخرى الولايات المتحدة، تمشيا مع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، على الامتثال التام لقرارات الجمعية العامة الداعية إلى الانهاء الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد برونو إدواردو رودريغيز باريبا، وزير خارجية كوبا، ليعرض مشروع القرار A/67/L.2.

السيد رودريغيث باربيا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أكرر أعمق تعازي كوبا القلبية شعباً وحكومة لشعب الولايات المتحدة ومدينة نيويورك، والناس الذين تضرروا مباشرة وخاصة أقرباء الضحايا، على الخسائر في الأرواح البشرية والاضرار المادية الجسيمة التي سبّبها إعصار ساندي. كما نقدم تعازينا إلى جزر البهاما، وهايتي، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وكندا شعوباً وحكومات على الأحداث نفسها، فضلا عن غواتيمالا والمكسيك للزلزال الأخير الذي ضرب هذين البلدين.

في ٦ نيسان/أبريل ١٩٦٠، كتب وكيل وزير الخارجية ليستر د. مالوري التعريف الاكثر اقتضاباً ودقة وثباتاً لأهداف الحصار المفروض على كوبا. فكان حسبما كتبه،

”التسبب بالاستياء والسخط بناء على عدم الرضا والمشقة في المجال الاقتصادي ... وإضعاف الحياة الاقتصادية في كوبا ... والحرمان من المال واللوازم ... وانخفاض الأجور النقدية والحقيقية، والتسبب بالجوع واليأس والإطاحة بالحكومة“.

حتى الآن، جسدت هذه الرؤية السياسة اللاإنسانية والفاشلة والبائدة التي انتهجتها ١١ حكومة تعاقبت في الولايات المتحدة، حيث وُلد إبّان وجودها ٧٦ في المائة من الكوبيين. إن بلدنا لم يدخل أبداً في حرب ضد الولايات المتحدة، أو لم ينفّذ أي عمل عدائي ضدها. وهو لم يرض قط بارتكاب أعمال إرهابية ضد الشعب الأمريكي.

في عام ٢٠٠٨، المرشح الرئاسي أوباما ألهب الأمريكيين بطاقته وبأصله وبكلماته ”نعم نستطيع“. عقب ثلاثة أشهر، وبعد أن انتُخب رئيساً، أعلن ”بداية جديدة مع كوبا“، وقال:

”يمكننا دفع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا في اتجاه جديد ... [و] فتح فصل جديد من المشاركة التي سوف تستمر طوال فترة ادارتي.“

ومع ذلك، فإن حقيقة السنوات الأربع الماضية اتصفت باستمرار تشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، لا سيما في أبعاده التي تتجاوز الحدود الإقليمية، على الرغم من واقع أن الجمعية قد وافقت، بأغلبية متسقة وساحقة، على ٢٠ قرارا متتاليا تدعو الى وضع حد لهذه السياسة.

إن إبقاء هذه السياسة قيد التنفيذ ليس في المصلحة الوطنية للولايات المتحدة. على العكس من ذلك، إنها تضر بمصالح مواطنيها وشركاتها، لا سيما في أوقات الأزمة الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة. وهؤلاء المواطنون والشركات، وفقا لاستطلاعات الرأي، يطالبون بتغيير هذه السياسة.

ما هي الفائدة من التعدي على الحقوق المدنية والدستورية للأمريكيين وحرية السفر بمنعهم من زيارة الجزيرة، بينما يستطيعون أن يزوروا أي مكان آخر على هذا الكوكب، بما في ذلك الاماكن التي يشن فيها بلدهم الحروب؟ ما هي الفائدة من التخلي عن سوق جديدة تضم ١١ مليون نسمة؟ ما هي الفائدة من الاستمرار في هدر مئات ملايين الدولارات كضرائب يدفعها المواطنون الأمريكيون على التخريب غير المجدي وغير المشروع في كوبا؟ ما هي الفائدة من الإضرار بعلاقات كوبا مع دول أخرى، بما في ذلك حلفاؤها، بوجود التدابير التي تتجاوز الحدود الإقليمية والتي تشكل انتهاكا للقانون الدولي؟ ما هي الفائدة من اعتماد نهج يتناقض تماما مع النهج الذي يشجع على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول ذات الانظمة السياسية المختلفة؟

الحصار يضر أيضا بالمصالح المشروعة للمهاجرين الكوبيين الذين استقروا هنا في هذا البلد ويميز ضدهم، والذين أغلبيتهم الساحقة تؤيد تطبيع العلاقات مع بلدهم الأصلي. إنه يضر

بمصداقية السياسة الخارجية للولايات المتحدة ويعزلها. إنه يجعل الولايات المتحدة تعتمد طريقة الكيل بمكيالين المكلفة. ولمدة ٥٠ عاماً، ثبت عدم فعاليته في تحقيق أهدافه، وكان عقبة كأداء أمام علاقات البلد غير المريحة على نحو متزايد مع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إذا وصل الحصار إلى نهايته، فسوف تتجنب حكومة الولايات المتحدة زيادة التشكيك في سياساتها الإنسانية، وسوف تتوقف عن أن تكون منتهكة لحقوق الإنسان الكوبي باستمرار. وبوسع الولايات المتحدة أن تمتنع عن ادراج بلدنا في قوائم زائفة، مثل تلك التي تصنّفه على أنه راعٍ للإرهاب، بغرض وحيد هو تبرير تنفيذ تدابير إضافية ضدّ المعاملات المالية، الامر الذي يسبب ضررا كبيرا لفعالية ومصداقية الكفاح الدولي ضد هذه الآفة الرهيبة.

لا يوجد أي سبب شرعي أو أخلاقي لاستمرار الحصار، الذي تضرب جذوره في الحرب الباردة. إنه مجرد سلاح في أيدي أقلية هزيلة، ومعزولة، وعنيفة، ومتعجرفة بشكل متزايد، تستغله لتحقيق مكاسب انتخابية. إنهم يظهرون الاحتقار لصوت الأغلبية، ولا يمكنهم الاستسلام لحقيقة أن الكوبيين مصممون بحزم على تقرير مصيرهم بأنفسهم.

واستخدام الخطابة الاقل تشدداً وتهديداً، واعتماد بعض التدابير الجزئية لتخفيف القيود المفروضة على سفر المقيمين في الولايات المتحدة من أصل كوبي وغيرهم لأغراض أكاديمية أو علمية أو ثقافية قد أخفقا في إخفاء تشديد الحصار على مدى السنوات الأربع الماضية. وتقرير الأمين العام (A/67/118)، الذي ساهم فيه عدد كبير من الوفود والوكالات الحاضرة هنا، يوثّق على نطاق واسع الآثار العديدة والمتنوعة ليس على بلدي فحسب، ولكن أيضا على العديد من الحكومات الممثلة هنا.

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، غرّمت وزارة الخزانة مكتب فرع نيويورك للمصرف الألماني كومرسبنك مبلغ ١٧٥ ٥٠٠ دولار للعمل كاستشاري وضامن لمواطن كوبي حيال تسديده مبلغاً لشركة كندية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، أعلنت وزارة العدل فرض غرامة قدرها ٦١٩ مليون دولار على البنك الهولندي ING عن انتهاكات مزعومة لنظام الجزاءات ضد كوبا وبلدان أخرى. وكانت هذ أكبر غرامة تفرض على أحد البنوك الاجنبية. وفي معرض الإشارة إلى هذا الحدث الذي لم يسبق له مثيل، قال السيد آدم زوبين، مدير مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة، مهدداً:

> ”إن قوانين الجزاءات لدينا تظهر المصالح الأساسية للأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة، ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية ينفذها بشدة. وينبغي للتسوية التاريخية اليوم أن تكون تحذيراً واضحاً لأي شخص يفكّر في تحقيق الربح عن طريق التهرب من الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة.“

وخلال إدارة الرئيس أوباما، بلغت الغرامات المفروضة ٧٣٢ ٢٥٩ ٠٠٠ ٢ دولارا – أكثر مرتين من الغرامات التي فرضت تحت إدارتي جورج دبليو بوش. وإنفاذ الحصار قد تجاوز كل حدود المعقول. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، فندق هيلتون في ترينيداد وتوباغو، الذي يملكه ذلك البلد، ويعمل بموجب عقد إداري مع شبكة فنادق هيلتون، تلقى أوامر قاطعة من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بمنع الاحتفال في حرمه بمؤتمر القمة الرابع لرؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة الكاريبية وكوبا. وهذا الفعل المشين ينم عن الازدراء بجميع دول منطقة البحر الكاريبي والمجتمع الدولي.

وفي تموز/يوليه، تم طرد اثنين من المديرين التنفيذيين التابعين لمكتب فرع وكالة السفر كارلسون واغونلي بسبب بيع زبائن رحلات سياحية للجزيرة. وكانت الشركة تخاطر بتحمّل غرامة قدرها ٠٠٠ ٣٨ دولار عن كل رحلة تباع. وفي ١٠ أيار/مايو، أي بعد أقل من عام على منح التراخيص الأولى

والمحدودة جداً للسماح لمواطنين من الولايات المتحدة بالسفر إلى كوبا لأغراض تعليمية ولتبادل الزيارات بين الاشخاص، منعت وزارة الخزانة الرحلات للمواقع الترفيهية والمعاملات المالية المتعلقة بالأنشطة السياحية واتخذت تدابير جديدة وأكثر صرامة للتأكد من أن جميع الرحلات والبرامج تتماشى مع السياسة المناهضة لكوبا. وفي الوقت نفسه، تم الاعلان أن أي انتهاك لهذه القيود سوف يخضع لغرامة قدرها ٠٠٠ ٦٥ دولار ووقف التراخيص.

إن الأثر الإنساني للحصار ضخم ومن المستحيل احتسابه. لقد أدى الحصار إلى مشقات ونقص وصعوبات تؤثر على كل أسرة، وكل فتاة وصبي، وكل امرأة ورجل، والمعوقين، وكل مواطن كبير السن والمرضى.

مركز ويليام سولر لمعالجة أمراض القلب عند الأطفال لا يستطيع الحصول على ليفوسيميندان، وهو دواء يستخدم لعلاج مشاكل القلب لدى الأطفال الصغار. المستشفى غير قادر على استخدام هذا الدواء لأنه محروم منه، حيث أنه يُصنع في مختبرات أبوت. وقسم جراحة الأوعية الدموية المتعلقة بالقلب في المستشفى نفسه يعالج كل عام بين ١٠٠ و ١١٠ من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة. وأكثر من ٩٠ في المائة من هؤلاء الأطفال يتطلبون مكمّلات غذائية قبل خضوعهم للعملية الجراحية في سبيل الحصول على تشخيص أفضل.

وليس لبلدي إمكانية الوصول إلى المكمّلات الغذائية بالحقن – أي المكمّلات التي تُعطى عن طريق الوريد – المصنوعة في الولايات المتحدة، والتي يُعترف بأنها من بين الأكثر فعالية والاعلى جودة.

واستحالة الحصول على شرائح الأنسجة لتوسيع رقعة الجلد المستخدم في إعداد عمليات زرع الجلد، والحاجة الى شرائها من أسواق بعيدة بسعر أعلى أمران يعملان على تعقيد وإطالة أمد معالجة الفتيان والفتيات الذين يعانون من حروق شديدة، عن طريق زيادة الوقت الذي تحتاجه الجراحة، والوقت الذي يقضونه في المستشفى.

وليس لدى قسم تنظيم ضربات القلب والفسلجة الكهربائية التابع لمعهد أمراض القلب وجراحة الأوعية الدموية القلبية نظامٌ للرسوم التشريحية الثلاثية الأبعاد غير الفلورية، الذي يُستخدم لتحليل نقاط عدم انتظام ضربات قلب الإنسان، وذلك نتيجة انسحاب شركة سانت جود التابعة للولايات المتحدة. وهذا يمنع العلاجات وأعمال القسطرة من معالجة عدم انتظام ضربات القلب. ونتيجة لذلك، نحن مضطرون إلى إرسال هؤلاء المرضى إلى بلدان ثالثة لتلقي العلاج.

وعشية ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أشار الرئيس أوباما إلى شفاء فتاة عمرها ٨ سنوات تدعى إيرين كاثرين بوتر، كانت تعاني من سرطان الدم وتعيش في منتور، أوهايو. وفي ٢٨ تشرين الاول/أكتوبر ٢٠٠٩، أوضحنا في هذه القاعة أن الأطفال الكوبيين الذين يعانون أيضا من سرطان الدم الليمفاوي وترفض أجسامهم الأدوية العادية لا يمكن معالجتهم بالدواء إلسبار، المصنوع لعلاج المرضى من هذا القبيل، لأنه محظور على مؤسسة ميرك وشركاه أن تبيعه لكوبا. وهؤلاء الأطفال يستحقون أيضا الرحمة والإغاثة.

وفي ٢٦ تشرين الاول/أكتوبر ٢٠١٠ (انظر A/65/PV.36)، نددنا في هذه القاعة بحقيقة أن خدماتنا المتعلقة بطب العيون لا يمكنها استخدام العلاج الحراري لشفاء سرطان شبكية العين، أو الشبكية، مما يجعل من المستحيل للأطفال الحفاظ على العين المتضررة. ومنذ ذلك التاريخ، هناك ١٥ طفلا – بمن فيهم ليانا أغيليرا فيريا، وعمرها سنة واحدة؛ وماريا سانشيز روزاليس وروتشيلي مندوزا رابيلو، وعمرهما سنتان؛ وإريكا رودريغيز فيلافيسينسيو، وفيديل فالديس ماركيز، وجيوفانا ألفاريز تورينس، ومغديل ليفا سواريز، وعمرهم ثلاث سنوات –

عانوا تلك الخسارة لأن حكومة الولايات المتحدة تمنع شراء المعدات الطبية اللازمة من شركة آيريس للأدوات الطبية.

ونظراً لغرض الحصار الصريح وآثاره المباشرة، يعتبر الحصار المفروض على كوبا عملا من أعمال الإبادة الجماعية وفقا للفقرتين الفرعيتين (ب) و (ج) من المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨. إنه انتهاك جماعي وصارخ ومنهجي لحقوق الإنسان لشعب بأكمله.

وإننا نعارض بشدة التدابير القسرية الأحادية الجانب والجزاءات الاقتصادية التي لا تسبب سوى الضرر للبشر. وكما أعرب الزعيم التاريخي للثورة، فيدل كاسترو روس، من على هذا المنبر

”نحن نريد عالما خاليا من الهيمنة، والأسلحة النووية، والتدخلات، والعنصرية، والكراهية القومية أو الدينية، حيث لا يكون هناك اعتداء على سيادة أي بلد، وحيث هناك احترام لاستقلال الشعوب وتقرير مصيرها بحريّة، عالماً خالياً من النماذج العالمية التي تتجاهل تماما تقاليد وثقافات جميع العناصر البشرية؛ خالياً من الحصار الوحشي الذي يقتل الرجال، والنساء، والأطفال، والشباب، وكبار السن مثل قنابل ذرية صامتة.

وكما ورد في تقرير الأمين العام، إن الأضرار الاقتصادية التي تراكمت على مدى أكثر من ٥٠ عاماً وصولاً الى عام ٢٠١١ بلغت ١ ٠٦٦ بليون دولار، أي أكثر من ترليون دولار، وفقا لعملية حسابية دقيقة ومعتدلة على أساس تراجع قيمة الدولار مقابل سعر الذهب. ويمكن لأي شخص عاقل أن يتخيل مستويات المعيشة ومستويات التنمية التي يمكن تحقيقها لو كانت لدينا تلك الموارد.

إن الحصار واحد من الأسباب الرئيسية للمشاكل الاقتصادية في بلدنا، وعقبة رئيسية أمام تنميته الاقتصادية والاجتماعية. إنه ينتهك القانون الدولي. وهو يتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وينتهك الحق في السلام والتنمية والأمن لدولة ذات سيادة. إنه عمل عدواني وتهديد دائم للاستقرار في البلد. كما أنه انتهاك صارخ لقواعد التجارة الدولية، وحرية الملاحة، والحقوق السيادية للدول بسبب طبيعته التي تتجاوز الحدود الإقليمية. وبما أن الحصار سياسة انفرادية، فهو ينبغي أن يتوقف من جانب واحد.

لقد أعاد شعب الولايات المتحدة، الذي تكن له كوبا مشاعر الصداقة والاحترام، انتخاب الرئيس باراك أوباما للتو. وخلال الحملة الانتخابية، كرر عشرات المرات أنه سيظل رئيسا للتغيير، وأنه سيمضي قدماً. الرئيس أوباما لديه الفرصة لبدء سياسة جديدة تجاه كوبا، تختلف عن التي نفذها أسلافه العشرة لأكثر من نصف قرن. ومن المؤكد أن هذا الامر سيكون صعبا، وأنه سيواجه عقبات خطيرة، ولكن رئيس الولايات المتحدة لا تزال لديه الصلاحيات الدستورية كي يصغي للرأي العام ويولّد الزخم اللازم عن طريق القرارات التنفيذية، حتى من دون موافقة الكونغرس. ولا شك في أن هذا سيكون إرثاً تاريخياً.

ومن شأنه أن يسيء التقدير على نحو خطير، ويجعل الأمور أكثر صعوبة في المستقبل إذا قرر الانتظار لجيل جديد من الزعماء الكوبيين، أو الانهيار المستحيل لاقتصادنا. ولو اتخذ هذا الخيار، فسيكفل أن يسجّله التاريخ كالرئيس الحادي عشر الذي ارتكب الخطأ نفسه.

وأكرر، بالنيابة عن الرئيس راؤول كاسترو روس، استعداد الحكومة الكوبية الراسخ للتحرك نحو تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة من خلال حوار يتصف بالاحترام، بلا شروط مسبقة، على أساس المعاملة بالمثل والمساواة في السيادة، دون أن يقوض استقلالنا وسيادتنا بأي شكل من الأشكال.

واليوم، الآن، أقدم مرة أخرى الى حكومة الولايات المتحدة اقتراحاً يتعلق بجدول أعمال الحوار الثنائي الذي يرمي الى تطبيع العلاقات، بما في ذلك حول مواضيع أساسية مثل رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي؛ واستبعاد كوبا من القائمة التعسفية وغير القانونية للبلدان الراعية للإرهاب؛ وإلغاء قانون التسوية الكوبية وسياسة القدم الرطبة/القدم الجافة؛ والتعويض عن الأضرار الاقتصادية والبشرية؛ وعودة الأرض التي تحتلها قاعدة غوانتنامو البحرية؛ ووضع حد للهجمات الإذاعية والتلفزيونية؛ ووقف تمويل التخريب الداخلي.

وأحد العناصر الأساسية المدرجة في جدول الأعمال هذا يتعلق بالمقاتلين الكوبيين المناهضين للإرهاب الذين ما زالوا سجناء في هذا البلد بصورة قاسية وظالمه. ومن شأن أي عمل لتحقيق العدالة، أو على الأقل، أي حل إنساني أن يحظى بامتنان شعب بلدي وباستجابة من حكومة بلدنا.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وبالمثل، أود أيضا أن أعرض على حكومة الولايات المتحدة إمكانية التفاوض بشأن عدة اتفاقات للتعاون في مجالات تحظى بأكبر قدر من الاهتمام المتبادل، مثل مكافحة الاتجار بالمخدرات، والإرهاب، وتهريب البشر، والتطبيع الكامل للعلاقات في مجال الهجرة، فضلا عن الوقاية من الكوارث الطبيعية وتخفيف آثارها وحماية البيئة ومحيطاتنا المشتركة. كما نقترح العودة إلى المحادثات التي علقها نظيرنا بشأن المسائل المتعلقة بالهجرة واستئناف الخدمات البريدية.

وأيا كانت الظروف، على شعبنا الدفاع عن انجازاته، مهما كانت التكلفة. وهو سيتمسك بمثله العليا. وسيتعافى من آثار الكوارث الطبيعية، مثل الكارثة التي اجتاحت مدينة سانتياغو دي كوبا والمقاطعتين الشرقية والوسطى قبل بضعة أيام، وسيواصل بقوة استكمال وتطوير نظامنا الاشتراكي مع الجميع ومن أجل رفاه الجميع.

وبالنيابة عن هذا الشعب البطل وأطفاله ونسائه ومسنيه، أطلب إلى جميع الحكومات الملتزمة بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقواعد نظام التجارة المتعددة الأطراف وحرية التجارة والملاحة ورفض تطبيق أي قانون دولي بصورة تتجاوز الحدود الوطنية، أن تصوت مرة أخرى مؤيدة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/67/L.2، المعنون ” ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا للمتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/67/L.2. قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد غودارد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الولايات المتحدة بقوة رغبة الشعب الكوبي في تقرير مصيره. ولكن الحكومة الكوبية هي التي تواصل حرمانه من تحقيق ذلك المبتغى.

وتحدد الولايات المتحدة، شأنها شأن الدول الأعضاء الأخرى، إدارتها للعلاقات الاقتصادية مع البلدان الأخرى وفقا لمصالحها الوطنية ومبادئها. وليست سياساتنا للجزاءات المتعلقة بكوبا سوى إحدى الأدوات في مسعانا الشامل لتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تلتزم بها الأمم المتحدة نفسها. ولذلك نحن نعارض مشروع القرار A/67/L.2.

وتتمثل سياسة إدارة الرئيس أوباما في تمكين الشعب الكوبي من تقرير مصيره بنفسه. وأكثر الأداة المتاحة لنا فعالية لتحقيق ذلك هي إقامة الصلات فيما بين الشعبين الكوبي والأمريكي.

وتقدم تلك الصلات للكوبيين الدعم والأدوات التي يحتاجون إليها للمضي قدما، بصورة مستقلة عن حكومتهم. ومواطنو الولايات المتحدة الذين يقومون بالسفر المحدد بصورة جيدة وهادفة هم أفضل السفراء لمثلنا العليا الديمقراطية. ويشكل مئات الآلاف من الأمريكان من أصل كوبي الذين يرسلون التحويلات المالية إلى الجزيرة منذ أن ذللت لهم إدارة أوباما الطريق جزءا محوريا في إستراتيجية تهدف إلى كفالة الفرص التي يستحقها الكوبيون. فسياسات الإدارة فيما يتعلق بالسفر والتحويلات المالية والتفاعل بين الشعبين تساعد الكوبيين بتوفير مصادر بديلة للمعلومات، بالاستفادة من الفرص الناشئة للعمالة الحرة والملكية الخاصة وتعزيز استقلال المجتمع المدني.

وبالمقابل، يسعى مشروع القرار بشأن كوبا لإيجاد كبش فداء من الخارج للمشاكل الاقتصادية التي تعانيها الجزيرة، مع أنها ناجمة بشكل رئيسي عن السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومة الكوبية على مدى نصف القرن الماضي. ولئن كنا ننوه ونرحب بالتغييرات الأخيرة في كوبا التي تسمح بالمزيد من العمالة الحرة وبتحرير سوق العقارات، فان كوبا لا يزال لديها أحد أكثر النظم الاقتصادية التقييدية في العالم. وبصرف النظر عن سياسات الولايات المتحدة، فان من غير الواقعي توقع ازدهار الاقتصاد الكوبي حتى تفتح الحكومة الكوبية احتكارات الدولة لديها أمام المنافسة القطاع الخاص، وتمكن أصحاب الأعمال الحرة تمكينا كاملا، وتحترم حقوق الملكية الفكرية، وتسمح بالوصول إلى شبكة الانترنت، بدون عائق وتعتمد السياسات السليمة للاقتصاد الكلي التي أسهمت في النجاح الاقتصادي للعديد من البلدان المجاورة لكوبا في أمريكا اللاتينية.

وأود أن أوضح أن الولايات المتحدة في الواقع صديق وفي ومخلص للشعب الكوبي. ففي عام ٢٠١١، تلقى الشعب الكوبي ما يقدر ببليوني دولار في شكل تحويلات مالية، بفضل سياسات إدارة أوباما. وفي عام ٢٠١١، صدرت الولايات المتحدة إلى كوبا ما قيمته ٣٥٢ مليون دولار في شكل منتجات زراعية وخدمات طبية وأدوية ومواد إنسانية. والواقع، وعلى حد قول الحكومة الكوبية نفسها، فإن الولايات المتحدة فعلا أحد شركاء كوبا التجاريين الرئيسيين. وإضافة إلى ذلك، في عام ٢٠١١ ، وافقت الولايات المتحدة على تقديم ما تزيد قيمته على ٢,١ بليون دولار من المساعدة الإنسانية من القطاع الخاص في شكل طرود هدايا مليئة بالأغذية وغيرها من المواد الأساسية، فضلا عن المنح غير الزراعية والطبية. ونحن لا نريد بتاتا تقييد تقديم المعونة للشعب الكوبي، نحن نعتز بكوننا من رواد مقدمي المساعدة الإنسانية. وإذ نتبادل مع الشعب الكوبي تجربة صمودنا في مواجهة عنف العاصفة ”ساندي“، فإننا نعرب عن تعازينا له وللآخرين في المنطقة.

ولا نزال ملتزمين بالسياسات التي تدعم رفاه الشعب الكوبي، بالرغم من اعتقال واستمرار احتجاز الآن غروس، وهو مواطن أمريكي يبلغ من العمر ٦٣ سنة حكم عليه بالسجن لمدة ١٥ سنة لتيسيره إمكانية وصول الطائفة اليهودية الصغيرة في كوبا إلى شبكة الانترنت. ومرة أخرى ، تدعو الولايات المتحدة إلى إطلاق سراح السيد غروس فورا.

ولا تزال الولايات المتحدة تدعو الحكومة الكوبية إلى أن تسمح أخيرا للمواطن الكوبي بالتمتع بالحريات السياسة والاقتصادية المعترف بها عالميا وتلتزم بها هذه الهيئة. ولا يمكن للمجتمع الدولي بضمير حي أن يتجاهل السهولة والتواتر اللذين يسكت بهما النظام الكوبي أصوات المنتقدين ويوقف التجمع السلمي ويعوق الصحافة المستقلة.

واعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، فان عدد حالات الاحتجاز السياسية الدوافع والقصيرة الأجل تجاوز بالفعل عدد حالات الاحتجاز المماثلة المسجلة لكامل عام ٢٠١١، التي بلغ عددها ٠٠٠ ٤ حالة تقريبا.

ولا يخدم مشروع القرار المعروض علينا سوى صرف نظرنا عن المشاكل الحقيقة التي تواجه الشعب الكوبي، ولذلك سيعارضه وفد بلدي. ونناشد هذه الهيئة أن تدعم رغبات الشعب الكوبي في الإمساك بزمام مصيره بنفسه. وبالقيام بذلك العمل، ستعزز الهيئة فعلا مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والأغراض التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة.

السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): أود عبركم، سيدي الرئيس، أن اشكر صديقنا العزيز برونو رودريغس باريا، وزير الخارجة في جمهورية كوبا، على المعلومات المستكملة الهامة التي قدمها لنا صباح هذا اليوم بشأن الآثار والنتائج السلبية للحصار الإجرامي وغير القانوني الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية بشكل انفرادي على الأطفال والنساء والرجال الكوبيين.

وللمرة الحادية والعشرين ستعرب الجمعية العامة، التي تمثل شعوب العالم وحكوماته، بطريقة لا لبس فيها وبالإجماع تقريبا عن مطالبتها بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي. وستجاهر الجمعية برفضها معاناة الشعب الكوبي. وستجاهر بالمطالبة بإنهاء السياسات الإمبريالية وغير العقلانية للولايات المتحدة الأمريكية وبوضع حد لتدابيرها الاقتصادية الانفرادية والمتجاوزة للحدود الوطنية. ومرة أخرى ستصوت نيكاراغوا مؤيدة لمشروع القرار (A/67/L.2).

ونكرر التزامنا وشكرنا على دعم وتضامن الأمة الكوبية السخية، التي لا ذنب لها سوى أنها قدمت مثالا طيبا لشعوب العالم بتضامنها غير المشروط مع أشد الناس فقرا في العالم والتزامها نحوهم بتعليمهم القراءة والكتابة ورعاية مرضاهم وتقديم البرامج لذوي الإعاقة. ويستفيد العالم كثيرا من تضامن كوبا القوي ومن عملها سفيرا من أجل السلام والتنمية ومن أطبائها ومعلميها ومهندسيها، الذين يشاركون خبرتهم وحياتهم مع شعوبنا، بمساعدتها على الانتشال من وهدة الفقر المدقع الذي ورثناه.

وأود أن أشاطر الجمعية ما قاله مؤخرا رفيقنا القائد دانيل أورتيغا بشأن تعاوننا وتبادلنا مع كوبا.

” إننا نتعلم كثيرا من أشقائنا الكوبيين، وتعلمنا منهم ونتعلم منهم الكثير في الوقت الحاضر. فالإسهامات التي يقدمها لنا أشقاؤنا الكوبيون خلال هذه الأعوام إسهامات هائلة. والقدر الكبير من العمل الذي يقومون به يؤدونه بدون ضجة كبيرة بشأنه. وفعلا، هناك بعض الأمور التي يتعين أن تنجز بهدوء، وأنا اقتبس من المسلسل التلفزيوني الكوبي الشهير.“

وتقدم كوبا الدعم للبشرية جمعاء. وذلك ينبع من روح وممارسة فيدل كاسترو وراؤول كاسترو، ومن الشعب الكوبي نفسه والمثل العليا لأشخاص مثل خوسيه مارتي.

واليوم، مرة أخرى، نسمع من فرض الحصار يبرر ما أعلن العالم بصوت واحد انه لا يمكن تبريره، وكل ذلك في محاولة لكسر روح شعب لن يستسلم على الإطلاق، وهو يمتلك إرادة مارتي وتصميما مطلقا، ويدافع بكل اعتزاز عن سيادته وثورته الاشتراكية وهو نموذج للتضامن وسمو الفكر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وتستمر حكومة الولايات المتحدة بصورة مفرطة في فرض حصارها الإجرامي بأي ثمن متحدية للجمعية العامة. ويزداد على الدوام الرفض لتلك السياسة الرجعية. وحتى المواطنين الأمريكيين أنفسهم يطالبون بوضع حد للحصار.

وبعد ٢١ عاما، ولفترة طويلة في القرن الحادي والعشرين، طال تأخر وقت إنهاء تلك التدابير الأمريكية التي تنتهك القانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وظلت الجمعية العامة قاطعة في المطالبة بذلك. وعلى الولايات المتحدة أن تتوقف عن تجاهل ما هو مطلب

عالمي. وما أروعها من لفتة لو أن الولايات المتحدة استجابت أخيرا للأصوات والدعوات المطالبة بتصحيح سياساتها!

ولا يزال الحصار أكبر عقبة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا. ونأمل أن تعيد حكومة الولايات المتحدة النظر فيه وان تكف عن الحصار الإجرامي. كما نأمل أن تعيد النظر في دعم الإرهابيين المعروفين الذي يجوبون الشوارع بحرية في أمريكا الشمالية ويتعاونون في تخطيط الهجمات الإرهابية عل شعب كوبا وحكومتها. كما أننا، كجزء من دعوتنا إلى إعادة النظر في السياسات الخاطئة التي تتبعها الولايات المتحدة نحو كوبا، نطالب بان تقوم الولايات المتحدة فورا وبدون شروط بالإفراج عن الوطنيين الكوبيين الخمسة الأبطال المسجونين في الولايات المتحدة – وهم أبطال دافعوا باعتزاز وبسالة عن بلدهم في وجه الهجمات والأعمال الإرهابية التي ارتكبت انطلاقا من أرض الولايات المتحدة.

واليوم أكثر من أي وقت مضى من واجبنا أن ندين يشده الحصار الإجرامي المفروض على كوبا – وهو حصار تجعله الولايات المتحدة أكثر حدة وأكثر قسوة كل عام – وان ندين جميع التدابير القسرية الانفرادية والمتجاوزة للحدود الوطنية التي تنتهك القانون الدولي والقواعد المعترف بها لحرية التجارة. وتمثل تلك التدابير تهديدا خطيرا للسلام وتعددية الأطراف، وإهانة للقيم الإنسانية وعائقا أمام التفاهم المتبادل والتعايش فيما بين الدول.

ولنشارك مرة أخرى هنا في الجمعية العامة توجيه دعوة تطالب حكومة الولايات المتحدة، في هذه المناسبة الحادية والعشرين، بإنهاء حصارها الإجرامي واللاإنساني المفروض على شعب كوبا البطولي والشجاع وحكومتها. وسنصوت مرة أخرى مؤيدين لرفع الحصار.

وفي الختام، أود أن أقول مرة أخرى إن السياسات الإمبريالية وأعمال العدوان غير مقبولة في منطقتنا لأمريكا اللاتينية. فمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي متحدة اليوم أكثر من أي وقت مضى وملتزمة بالسياسات التي تؤدي إلى تعزيز السلام وحسن الجوار وتشجيع العلاقات الودية والوحدة والتعاون ودعم التنمية المستدامة ورفاه الشعوب، بدون تدخل خارجي أو تعد إمبريالي أو عمليات حصار أو تدابير اقتصادية قسرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/67/L.2، المعنون ” ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا،

غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، مولدوفا، رومانيا، الإتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا ، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور – ليشتي، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

إسرائيل، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة

اعتمد مشروع القرار A/67/L.2 بأغلبية ١٨٨ صوتا مقابل ٣ أصوات، مع امتناع عضوين عن التصويت (القرار ٤/٦٧).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، نود أن نهنئ وزير خارجية كوبا على بيانه. ونود أيضا أن نشكر وفد الولايات المتحدة على بيانه الذي شرح فيه موقفه بخصوص القرار ٤/٦٧ الذي اتخذته الدول الأعضاء بأغلبية ساحقة.

تلتزم نيجيريا التزاما كاملا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، خاصة مبادئ المساواة في السيادة بين جميع الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وتؤمن نيجيريا بالحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في اختيار نموذج التنمية الذي يلائم بيئتها وشعبها وثقافتها. وفي هذا الصدد، تؤيد نيجيريا رفع جميع الجزاءات العقابية الأحادية الجانب المفروضة لتسوية نزاعات سياسية، لا سيما عند تطبيقها خارج إقليم الدولة.

واتخاذ القرار بأغلبية ١٨٨ صوتا يشير إلى رغبة المجتمع الدولي والغالبية العظمى من أعضاء الجمعية في رؤية نهاية للجزاءات الأحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة

الأمريكية على كوبا. ومنذ عقود، يعاني أبناء الشعب الكوبي معاناة لا توصف بسبب الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على بلدهم. وشعب كوبا، وهي دولة مستقلة وذات سيادة، يملك الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير واختيار شكل الحكومة التي يريدها. كما أن من حقه ممارسة السيادة وتقرير المصير دون أي تهديدات أو ضغوط أو تدخل في شؤونه الداخلية. واحترام السلامة الإقليمية لجميع الدول هو أيضا مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ويشير وفد بلدي إلى أنه، في الدورة العادية السابعة عشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات، المعقودة في حزيران/يونيه – تموز/يوليه ٢٠١١، اتخذ الاتحاد الأفريقي قرارا يدعو الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري المفروض على كوبا حتى يتسنى لشعب ذلك البلد التمتع بالآفاق المشروعة لتحقيق التنمية المستدامة. ونيجيريا ستواصل الالتزام بقرار الاتحاد الأفريقي وجميع قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا. ونحن نعتقد أن استمرار الحصار المفروض على كوبا يتنافى مع مبادئ تعددية الأطراف والقانون الدولي والسيادة والتجارة الحرة التي تعتز بها جميع الدول أيما اعتزاز والتي دافعت عنها الأمم المتحدة بصورة تدعو للإعجاب على مر السنين.

وفي هذا السياق، فقد أيدنا القرار، ونعارض إنزال عقاب جماعي لا مبرر له بأناس أبرياء. ونحن لا نؤيد فحسب تفكيك هياكل إنفاذ الحصار، ولكن أيضا المنطق الأساسي لوجوده.

السيدة تمبو (زامبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على منحي هذه الفرصة للإسهام في هذا البند الهام من جدول الأعمال. تؤيد زامبيا البيانات التي أدلى بها في وقت سابق اليوم ممثل الجزائر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل الرأس الأخضر بالنيابة عن الدول الأفريقية.

وما فتئت زامبيا تدعم وتصوت وتتكلم مؤيدة للقرار بشأن إنهاء الحصار المفروض على كوبا في العقدين الأخيرين اللذين نظرت الجمعية العامة في المسألة خلالهما. واليوم، لا نزال ثابتين على موقفنا مرة أخرى ونؤكد مجددا دعمنا الكامل للقرار ٤/٦٧.

وندعو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشكل لا لبس فيه إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على الشعب الكوبي. والحصار ينتهك القانون الدولي ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة في ما يتعلق بالسيادة والمساواة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وهو يتعارض مع حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

والحصار المفروض خارج إقليم الدولة يشكل مخالفة لحق دولة ذات سيادة في السلام والتنمية والأمن. وعلى مدى الـ ٥٠ عاماً الماضية، عانى شعب كوبا معاناة شديدة بسبب آثار هذا الحصار الظالم وغير العادل واللاإنساني. ومن المؤسف أنه يجري الإبقاء على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على شعب كوبا وزيادة تشديده على الرغم من مطالبة المجتمع الدولي، ولا سيما الجمعية العامة، على نحو متزايد وبصورة قاطعة بإنهائه.

والحصار يكبل أبناء شعب كوبا ويخنق نمو اقتصادهم على نحو ضار. وقد جمدت الولايات المتحدة المزيد من الأصول الكوبية وعاقبت المزيد من الشركات الأجنبية التي تعقد صفقات مع كوبا. وتشير تقديرات إلى أن الحصار تسبب في أضرار اقتصادية تبلغ حوالي تريليون دولار خلال العقود الخمسة الماضية. والخسارة ليست لشعب كوبا فحسب ولكن للاقتصاد العالمي كله.

غير أن وفد بلدي يشيد بأبناء الشعب الكوبي وقادتهم لصمودهم وعملهم الشاق وتفانيهم للنهوض ببلدهم العظيم على الرغم من الحصار الذي كان يستهدف تكبيلهم، ويعرب عن إعجابه بهم. فقد ظلوا صامدين وتغلبوا على مشاكلهم ليحققوا النجاح في مختلف الميادين لصالح أنفسهم وأصدقائهم في الخارج، بما في ذلك الكثير من الزامبيين. وبالنسبة للشعب الزامبي، فإن كوبا هي صديق في جميع الأحوال وتحتاج إلى دعم المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة.

ونحن نؤمن إيمانا قويا بالمبدأ القائل إن ظلم فرد واحد هو ظلم للجميع. والظلم المتواصل ضد الشعب الكوبي على مدى الخمسين عاما الماضية من خلال الحصار يمكن أن يحدث لأي دولة عضو في هذه الهيئة العالمية العظيمة – الأمم المتحدة. ومن ثم، يطالب وفد بلدي بأن ترفع حكومة الولايات المتحدة دون قيد أو شرط الحصار المفروض على الشعب الكوبي.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.